ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.

توصيات للأبحاث الأكاديمية من حيث التنفيذ وإعداد التقارير والتحرير والنشر في المجلات الطبية

تحديث مايو 2022

هذه نسخة مترجمة إلى اللّغة العربية من توصيات اللّجنة الدولية لمحرري المجلات الطبية (ICMJE) بشأن الأبحاث الأكاديمية من حيث التنفيذ وإعداد التقارير والتحرير والنشر في المجلات الطبية، ترجمة سوزان الخضير (محررة ومترجمة مستقلة، suzanalkhodair@gmail.com). لجنة (ICMJE) لم تراجع أو تُوافق على محتويات هذه النسخة أو تُدعمها. يمكنك الحصول على النسخة الأصل من توصيات لجنة ICMJE من www.ICMJE.org.

This is an Arabic language translation of the ICMJE Recommendations for the Conduct, Reporting, Editing and Publication of Scholarly Work in Medical Journal (May 2022 update). Translated by Suzan Alkhodair, MBBS, ELS (freelance medical editor - translator, suzanalkhodair@gmail.com). The ICMJE has not endorsed nor approved the contents of this translation. The official version of the Recommendations for the Conduct, Reporting, Editing and Publication of Scholarly Work in Medical Journal is located at www.ICMJE.org. Users should cite this official version when citing the document.

[1] نبذة عن التوصيات
- أ. الغرض من التوصيات
- ب. من عليه اتباع هذه التوصيات؟
- ج. تاريخ هذه التوصيات

[2] أدوار ومسؤوليات كل من المؤلف والمساهم والمُراجع والمحرر والناشر والمالك
- أ. تعريف أدوار المؤلف والمساهم
  1. ما أهمية تعريف المؤلف؟
  2. من يُعتبر مؤلفاً للورقة؟
  3. المساهمون بأدوار أخرى غير التأليف
- ب. الإفصاح عن العلاقات والأنشطة المالية وغير المالية وتضارب المصالح
  1. المشاركون
     - أ. المؤلفون
     - ب. المُراجعون
     - ج. المحررون وأعضاء هيئة التحرير
  2. الإفصاح عن العلاقات والأنشطة
- ج. المسؤوليات المتضمنة في عملية التقديم والمُراجعة
  1. المؤلفون
     - أ. المجلات المفترسة والزائفة
  2. المجلات
     - أ. خصوصية البيانات
     - ب. مراعاة الوقت
     - ج. عملية مُراجعة الأقران
     - د. الأمانة العلمية
     - ه. التنوع والشمول
     - و. قياسات المجلة
  3. المُراجعون الأقران
- د. مالكو المجلة وحرية التحرير
  1. مالكو المجلة
  2. حرية التحرير
- ه. حماية المشاركين في الدراسة

[3] النشر والمشكلات المتعلقة به
- أ. التعديلات والسحب وإعادة النشر والتحكم بالنسخ
- ب. السلوكيات والألفاظ غير الملائمة للبحث العلمي، وسحب المقالات
- ج. حقوق الطبع
- د. النشر المتطابق
  1. المواد المُقدمة إلى أكثر من مجلة في نفس الوقت
  2. النشر المُزدوج والنشر السابق
  3. الطبعات السّبقية
  4. النشر الثانوي المقبول
  5. المقالات المتعددة المبنية على قاعدة بيانات واحدة
- ه. المراسلات
- و. الرسوم
- ز. الملاحق والأعداد الخاصة والسلاسل المتخصصة
- ح. الرعاية والشراكة
- ط. النشر الإلكتروني
- ي. الإعلان
- ك. المجلات والإعلام
- ل. التجارب السريرية
  1. التسجيل
  2. مُشاركة البيانات

[4] إعداد المادة العلمية وتقديمها إلى المجلة
- أ. تحضير المادة العلمية لتقديمها إلى مجلة طبية
  1. قواعد عامة
  2. إرشادات لكتابة التقارير
  3. أقسام الورقة العلمية
     - أ. صفحة العنوان
     - ب. المستخلص
     - ج. المقدمة
     - د. المنهج
       1. اختيار ووصف المُشاركين
       2. معلومات تقنية
       3. الأساليب الإحصائية
     - ه. النتائج
     - و. المناقشة
     - ز. المراجع
       1. إرشادات عامة
       2. أسلوب الكتابة والتنسيق
     - ح. الجداول
     - ط. الرسوم البيانية (أو الأشكال والصور)
     - ي. وحدات القياس
     - ك. المُختصرات والرموز
- ب. إرسال المادة العلمية إلى المجلة

ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.

[1] نبذة عن التوصيات

أ. الغرض من التوصيات

وضعت اللّجنة الدولية لمحرري المجلات الطبية (ICMJE) هذه التوصيات لاستعراض أفضل الممارسات والأخلاقيات فيما يخص البحث العلمي وكتابة التقارير والمقالات للنشر في المجلات الطبية، ولمساعدة المؤلفين ومُحرري المجلات العلمية، وغيرهم ممن يشاركون في مُراجعة المواد الطبية والبيولوجية ونشرها، لإنتاج مقالات طبية دقيقة واضحة غير متحيزة وقابلة لإعادة الانتاج. إلى جانب ذلك، تُلقي هذه التوصيات الضوء على عملية تحرير المقالات الطبية ونشرها للقارئ المستهدف والإعلام والمرضى وذويهم والقراء عامة.

[بعض المسميات للنسخة العربية

اللّجنة : لجنة ICMJE؛ المادة العلمية: المقالة العلمية من أي نوع التي تُرسل إلى مجلة للمُراجعة والنشر (أي قبل النشر).

ب. من عليه اتباع هذه التوصيات؟

هذه التوصيات موجهة إلى الباحثين المُقْدمين على نشر أعمالهم البحثية في المجلات الطبية العضوة في اللّجنة . كثير من المجلات تتبع هذه التوصيات وإن لم تكن عضوة في اللّجنة (انظر https://www.icmje.org/journals-following-the-icmje-recommendations/). لجنة ICMJE تحث على اتباع هذه التوصيات، لكنها لا تملك سلطة للمراقبة أو لإلزام أي جهة باتباعها. وفي كل الأحوال، على الباحثين عند إعداد مقالتهم اتباع هذه التوصيات إلى جانب إرشادات المؤلفين المنشورة على موقع المجلة التي يختارونها. على المؤلفين أيضا اتباع الإرشادات الخاصة بكتابة تقارير الدراسات المختلفة (مثل CONSORT المستخدم لإعداد تقارير التجارب المُعشّاة. انظر http://equator-network.org.

ننصح المجلات التي تتبع هذه التوصيات أن تُدرجها ضمن تعليماتها للمؤلفين، وأن تُبيّن بوضوح ضمن تعليماتها أنها تتبع توصيات اللّجنة . أي مجلة ترغب في إضافة اسمها على موقع اللّجنة، عليها مراسلة السكرتارية على البريد الإلكتروني icmje@acponline.org. وأي مجلة اسمها مُدرج في القائمة توقفت عن اتباع توصيات ICMJE عليها اتباع نفس الخطوات لطلب حذف أسمها من الموقع.

تُشجّع لجنة ICMJE نشر هذه التوصيات على أوسع نطاق وإعادة نشر هذا المستند بأكمله للأغراض التعليمية غير الربحية، دون الاهتمام بحقوق الطبع، ولكن بشرط الإشارة إلى موقع اللّجنة في أي إعادة للنشر وتوجيه القارئ إلى موقع اللّجنة www.icmje.org ليحصل على آخر تحديث للتوصيات.

ج. تاريخ هذه التوصيات

نشرت لجنة ICMJE إصدارات عدة من التوصيات قبل الإصدار الحالي تحت مسمى *المتطلبات الموحدة للمستندات التي تُقدم للمجلات الطبية والحيوية*. صدر أول إصدار من المتطلبات الموحدة عام 1978م، لغرض توحيد طريقة إعداد الأوراق العلمية قبل إرسالها إلى المجلات العلمية للنشر. على مر السنين، استجدّت مسائل متعلقة بالنشر، غير تلك المرتبطة بإعداد الورقة، أدت إلى إصدار بيانات منفصلة وتحديثات وتعديل العنوان إلى ما هو عليه لكي يعكس المدى الأوسع الذي تشمله التوصيات. يمكن الاطلاع على الإصدارات القديمة من هذه التوصيات على أرشيف الموقع www.icmje.org.

[2] أدوار ومسؤوليات كل من المؤلف والمساهم والمُراجع والمحرر والناشر والمالك

أ. تعريف أدوار المؤلف والمساهم

1. ما أهمية تعريف المؤلف؟

تعيين من يُعتبر مؤلفاً للورقة مهم لبيان من له فضل في تأليف الورقة، ولما لدور التأليف من تبعات أكاديمية واجتماعية ومادية مهمة. كما يترتب عليه تحمل مسؤولية العمل المنشور، بما في ذلك المساءلة القانونية إذا طرأت. تهدف التوصيات التالية إلى ضمان حصول كل من يساهم مساهمة فكرية جوهرية في ورقة علمية على الاعتراف بالفضل الذي يستحقه، وأن يعي كل من يُسمّى مؤلفا في ورقة منشورة المسؤولية التي يتحملها عن المادة المنشورة.

لا يكفي إدراج أسماء المؤلفين تحت عنوان المقالة لمعرفة مساهمة كل فرد منهم في العمل البحثي بدقة، ولذلك تطلب بعض المجلات العلمية تفصيل المساهمات التي قدمها كل مؤلف في الدراسة، للأبحاث الأصلية على الأقل. تحُثّ اللّجنة محرري المجلات العلمية على تبنّي سياسة طلب توضيح مساهمة كل واحد من المؤلفين في أي عمل. ولكن ما هو حجم المساهمة، نوعاً وكمّاً، المطلوب استيفائه لكي يستحق الفرد المُساهم مكانة المؤلف للورقة؟ للإجابة عن هذا السؤال، وضعت اللّجنة معايير التأليف لتستخدمها المجلات العلمية في تعيين من يعتبر مؤلفاً ومن يعتبر مساهماً في الورقة.

2. من يُعتبر مؤلفاً للورقة؟

حسب لجنة ICMJE يستوفي الباحث شروط التأليف إذا ساهم في المهمات الآتية:

1. ساهم مساهمة جوهرية في فكرة العمل أو تصميمه أو في جمع البيانات أو تحليلها أو في استنباط النتائج؛ إلى جانب
2. كتابة مسودة الورقة أو تقديم نقد بناء لمحتواها؛ بالإضافة إلى
3. الموافقة على المسودة النهائية التي تُرسل إلى المجلة للنشر؛ بالإضافة إلى
4. تحمُّل مسؤولية العمل بكل ما يقتضيه ذلك، والنظر في أي تساؤلات حول دقة المعلومات وصحتها في أي جزء من الورقة والإجابة عنها.

إلى جانب تحمّل مسؤولية الأجزاء التي نفذها في العمل، على المؤلف أن يعرف المؤلفين الآخرين المشاركين معه والأجزاء التي نفذوها في نفس العمل. يجب أن يكون المؤلف واثقاً من صحة ما قدّمه زملاؤه المؤلفين المشاركين في العمل.

يتوجب أن يستوفي كل من يُسمى مؤلفا للمقالة الشروط الأربعة كاملة. وكل من يستوفي هذه الشروط يجب أن يُسمى مؤلفا للورقة العلمية. أما من لا يستوفي الشروط الكاملة، فيُذكر في فقرة الشكر-- انظر فصل 2-أ-3. تهدف شروط التأليف هذه إلى صون لقب المؤلف ومنحه فقط لمن يستحق أن يُسمى مؤلفا للورقة العلمية ويمكنه تحمل مسؤولية العمل. ليس من أهداف شروط التأليف حرمان من يستحق أن يُذكر في قائمة المؤلفين لعدم استيفائه للشرطين 2 و 3. ولذلك، كل من يستوفي الشرط الأول يجب أن يُشرك في مُراجعة وكتابة المقالة، بالإضافة إلى الموافقة على المسودة النهائية.

تقع مسؤولية اختيار من يُسمّى مؤلفاً للورقة على كل من عمل على الدراسة، وعليهم تقرير ذلك منذ بداية العمل البحثي في مرحلة التخطيط، وعليهم كذلك تغيير القائمة حسب التغييرات التي تطرأ أثناء المراحل التالية. تحث اللّجنة على التعاون البحثي ومشاركة الزملاء في المنشأة القائمة على البحث في كتابة التقارير. لا توجد معايير ثابتة لاختيار ترتيب أسماء المؤلفين تحت عنوان المقالة، وعلى مجموعة المؤلفين الاتفاق على ذلك، لا المحرر. إذا طُلب من المجلة حذف أو إضافة مؤلف من مقالة مقدمة للنشر أو منشورة، على محرر المجلة طلب تبرير لأسباب الطلب إضافة إلى بيان بالموافقة على التغيير، ويكون البيان موقّعاً من جميع مؤلفي المقالة بما فيهم المؤلف المطلوب حذفه أو إضافته.

المؤلف المُراسل هو الذي يتولى مسؤولية التواصل مع المجلة العلمية أثناء عملية تقديم الورقة ومُراجعتها ونشرها، ويتأكد من إنهاء جميع الإجراءات التي تتطلبها المجلة على أكمل وجه، مثل تزويدها بتفاصيل المؤلفين، والحصول على موافقة لجنة أخلاقيات البحث العلمي، ووثائق تسجيل التجارب السريرية، والإفصاح عن العلاقات والأنشطة. كما يمكنه توزيع هذه المهام بين المؤلفين المشاركين. على المؤلف المُراسل أن يكون متوفرا للتواصل مع المجلة أثناء عملية التقديم ومُراجعة الورقة للإجابة عن تساؤلات المحرر دون تأخير، وكذلك بعد نشر الورقة للرد على النقد والتعاون مع المجلة في حال طلب بيانات أو معلومات إضافية للإجابة عن التساؤلات التي قد تطرح عن الدراسة بعد النشر. رُغم كون المؤلف المُراسل المسؤول الأول عن التواصل مع المجلة، توصي اللّجنة مُحرري المجلات بإرسال نسخ من جميع المُراسلات إلى جميع المؤلفين المشاركين في الورقة.

عندما يتشارك عدد كبير من المؤلفين في إعداد دراسة، على المجموعة تعيين من يُدرج اسمه ضمن المؤلفين منذ بداية العمل وتأكيد ذلك قبل تقديم الورقة العلمية للنشر. يجب أن يستوفي جميع مؤلفي الورقة الشروط الأربعة المطلوبة، ومن ضمنها الموافقة على المسوّدة الأخيرة، كما أن عليهم تحمّل مسؤولية العمل وأن يكونوا واثقين تماماً من صحة عمل بقية المؤلفين المشاركين ودقّته. على كل واحد من المؤلفين تعبئة استمارة منفصلة لتضارب المصالح.

بعض مجموعات التأليف التي تتضمن عدد كبير من الباحثين تكتفي بتعيين اسم مُختصر للمجموعة يستخدم في المقالة. على المؤلف المُراسل تحديد اسم المجموعة في تلك الأحوال، وتحديد كل من يُمكن أن يسمى مؤلفا في المجموعة ويتحمل مسؤولية العمل. توضع أسماء مؤلفي المقالة على السطر الثاني بعد العنوان، وتعتمد قاعدة بيانات MEDLINE على الأسماء المكتوبة على السطر الثاني للتعرف على مؤلفي المقالة. وعند اكتفاء المؤلفين باسم مجموعة، تعتمد قاعدة بيانات MEDLINE على وجود ملاحظة مرتبطة بسطر أسماء المؤلفين لمعرفة نوع مشاركة كل واحد من المؤلفين، إما بالتأليف أو المساهمة).

3. المساهمون بأدوار أخرى غير التأليف

المساهمون الذين لا يستوفون شروط التأليف الأربعة، لا تُدرج أسماؤهم ضمن المؤلفين بل في فقرة الشكر. من المساهمات التي لا تكفي وحدها لِيُسمى الشخص ضمن المؤلفين ما يلي: جلب التمويل والإشراف على مجموعة بحثية أو الدعم الإداري، والمساعدة في الكتابة أو التحرير اللّغوي والتدقيق. وللأشخاص الذين تؤهلهم مساهماتهم للحصول على ذكر في فقرة الشكر، يمكن شكر كل واحد منهم على حدة أو مجموعين تحت اسم مجموعة أو عنوان جامع مثل (باحثون إكلينيكيون، أو باحثون مساهمون)، ويتوجب توضيح مساهماتهم (مثلا "قدم استشارات علمية" أو "قرأ المقترح البحثي قراءة ناقدة" أو "جمع البيانات" أو "ساهم في كتابة أو تحرير الورقة".

ولأن ذكر أسماء الأشخاص المساهمين في فقرة الشكر قد يقتضي دعمهم لما تحتويه الورقة من معلومات، توصي اللّجنة مُحرري المجلات أن يحصل المؤلف المُراسل على موافقة من جميع المساهمين قبل ذكر أسمائهم في فقرة الشكر.

ب. الإفصاح عن العلاقات والأنشطة المالية وغير المالية وتضارب المصالح

ثقة الناس بعملية البحث العلمي وبمصداقية المقالات المنشورة تعتمد جزئيا على الشفافية المتبعة في الإفصاح عن العلاقات والأنشطة التي لها ارتباط بالعمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أثناء جميع مراحل البحث العلمي: التخطيط والتنفيذ والكتابة والتقييم والتحرير والنشر.

ويتحقق وجود تضارب في المصالح عند وجود احتمال لتأثر حُكم الأشخاص على مصلحة رئيسية (مثل مصلحة المريض أو مصداقية البحث) بمصلحة ثانوية (مثل المكسب المادي). تضارب المصالح من المسائل الجوهرية في البحث العلمي، ومجرد إيحاء بوجود تضارب في المصالح يجب أن يولى نفس القدر من الأهمية.

ليس من السهل أحيانا الحكم على وجود تضارب مصالح بسبب علاقات أو أنشطة معينة، وهي مسألة تختلف فيها وُجهات النظر. كذلك، وجود علاقات أو أنشطة معينة مع المؤلف لا يعني بالضرورة تأثيرها في محتويات الورقة، ولكن مُجرّد الشك في وجود تضارب مصالح يمكنه أن يُضعف ثقة الناس في العلم كما لو وُجد تضارب مصالح صريح. وفي النهاية على القارئ أن يحكم بنفسه إن كان لعلاقات المؤلف وأنشطته تأثير في محتويات ورقته. ليتمكن القارئ من الإدلاء بحكمه علينا أن نساعده بالإفصاح عن هذه الأمور بشفافية. وإفصاح المؤلف بكل ما يتعلق بهذه الأمور يعكس التزامه بشفافية الإبلاغ ويساعد في الحفاظ على ثقة الناس بالعملية العلمية.

من أسباب تضارب المصالح التي يسهل التقاطها العلاقات المبنية على المنفعة المادية (كأن يكون الباحث موظفاً أو مستشاراً أو يمتلك أسهماً أو مميزات أو براعة اختراع أو ممن يقدم استشارة خبيرة مقابل مبلغ مادي)، وهي أكثر الأسباب ضرراً على سمعة المجلة والمؤلفين والعلم بحد ذاته. من الاهتمامات الأخرى التي يمكن أن تكون سبباً في وجود تضارب مصالح أو شكوك حول وجودها العلاقات الشخصية أو العداوات أو المنافسة الأكاديمية أو الاعتقادات الفكرية.

على المؤلفين تجنب الدخول في اتفاقية مع أي جهة تمويلية (ربحية كانت أو غير ربحية) تتحكم بالبيانات أو التحليلات التي يُسمح للباحث الاطلاع عليها أو تتحكم بالباحث فيما يخص الاستنتاج من الدراسات أو إعداد ونشر الورقة العلمية في الوقت والمكان الذي يختاره. أي سياسة تفرض على المؤلف المكان المسموح له نشر ورقته فيه تعتبر مخالفة للحرية الأكاديمية.

تعمُّد المؤلف عدم الإفصاح عن العلاقات والأنشطة المحددة في إقرار تضارب المصالح المطلوب من المجلة يعتبر مخالفة لأخلاقيات البحث العلمي، كما هو مشروح في فصل 3-ب.

1. المشاركون

على كل من يساهم في عملية التقييم والنشر-- أي المؤلفون والمُراجعون والمحررون وأعضاء مجالس تحرير المجلات العلمية— أن ينظروا في علاقاتهم وأنشطتهم ويفصحوا عنها عند مشاركتهم في مُراجعة المقالات العلمية وتقييمها ونشرها.

أ. المؤلفون

على المؤلفين عند تقديمهم ورقة علمية من أي نوع إلى مجلة علمية الإفصاح عن أي علاقات أو أنشطة يمكن أن تؤثر في حياديتهم أثناء العمل. أعدّت لجنة ICMJE نموذج إفصاح لتسهيل ذلك على المؤلفين. المجلات العضوة في اللّجنة تطلب من المؤلفين تعبئة النموذج، وننصح المجلات الأخرى باتباع ذلك.

ب. المُراجعون

قبل أن يبدأ المُراجع في تقييم أي عمل، يُسأل عن وجود أي علاقات أو أنشطة يُمكن أن تؤثر في تقييمه. وفي حال وجودها عليه إبلاغ محرر المجلة بذلك، بل والاعتذار عن تقييم أي عمل له فيه تضارب للمصالح قد يؤثر في حكمه على العمل. كما أنه مؤتمن على المعلومات الموجودة في الأوراق التي يراجعها ويُحظر عليه استغلالها لأغراض خاصة.

ج. المحررون وأعضاء هيئة التحرير

ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.

توصي اللّجنة رؤساء التحرير بعدم الشروع في تقييم عمل عند وجود علاقات أو أنشطة قد تتسبب في تضارب للمصالح. وعلى أعضاء هيئة التحرير الآخرين الذين يشاركون في إصدار القرارات التحريرية في حال وجود تضارب مصالح، مادية أو أخرى، قد تؤثر في حكمهم، توضيح ذلك لرئيس التحرير لحماية أنفسهم من أي مشكلات يمكن أن تنتج. على أعضاء هيئة التحرير عدم الاستفادة من المعلومات المتاحة لهم في الورقة العلمية للحصول على منافع خاصة. على رؤساء التحرير نشر توضيح في المجلة عن أي تضارب للمصالح متعلق بالمجلة وأعضاء هيئة التحرير بصفة دورية. ويُنصح بذلك أيضاً أي محرر تستضيفه المجلة رئيساً للتحرير.

على المجلات اتخاذ إجراءات وقائية ووضع سياسة مكتوبة توضح كيفية تقييم مادة علمية مُرسلة من قبل أشخاص لهم دور في اتخاذ القرارات التحريرية. للمزيد راجع موقع COPE https://publicationethics.org/files/A_Short_Guide_to_Ethical_Editing.pdf.

2. الإفصاح عن العلاقات والأنشطة

يضاف لكل مقالة إقرار أو استمارة إفصاح يشمل الآتي:

– العلاقات والأنشطة لكل مؤلف؛ بالإضافة إلى

– مصادر دعم العمل البحثي، يشمل أسماء الأشخاص المتبنين أو الراعين للعمل ودور كل واحد منهم: إن كان في مرحلة التخطيط أو جمع البيانات أو تحليلها أو مناقشتها، أو في كتابة الورقة؛ كذلك أي قيود مرتبطة بنشر الورقة، أو إقرار ينص على أن المصدر الداعم لم يشارك في أي من الممارسات المذكورة وليس لديه قيود متعلقة بالنشر؛ بالإضافة إلى

– توضيح ما إذا كانت بيانات الدراسة متاحة للباحث، وكمية البيانات المُتاحة له وإن كانت متاحة له على الدوام.

للتأكد من تطبيق البنود أعلاه، يطلب المحرر من المؤلفين الذين حصلوا على دعم مادي من جهة مستفيدة من نتائج الدراسة توقيع إقرار يقول "أُتيح لي الاطلاع على جميع بيانات هذه الدراسة، وأُقر بصحة البيانات ودقة نتائج التحليل متحملا كامل المسؤولية."

ج. المسؤوليات المتضمنة في عملية التقديم والمُراجعة

1. المؤلفون

على المؤلفين التقيّد بجميع شروط التأليف والإقرار بالعلاقات والأنشطة المفصلة في قسم 2-أ، و 2-ب في هذه الوثيقة.

أ. **المجلات المفترسة والزائفة**

يعمل عدد متزايد من الجهات تحت مسمى "مجلة طبية أكاديمية"، وهي لا تمت لذلك بصلة. وإنما هي في الحقيقة مجلات مفترسة أو زائفة تقبل غالبية (أو كل) المقالات التي تُرسل إليها وتنشرها مقابل رسوم مالية لتغطية إجراءات الإعداد أو النشر. في المجلات المفترسة يُخبر المؤلف بالرسوم أحيانا بعد قبول الورقة للنشر. وتدّعي هذه المجلات أن المقالات تخضع لمُراجعة علمية، والحقيقة عكس ذلك. ومنها ما يتخذ مسميات مشابهة لأسماء المجلات العلمية العريقة. كذلك، قد تدّعي المجلات المفترسة كذباً عضويتها للجنة ICMJE، وأنها تتبع توصيات جمعيات مثل ICMJE، COPE، أو WAME. (راجع www.icmje.org لمعرفة المجلات العضوة في لجنة ICMJE). على الباحثين الوعي بوجود مثل هذه المجلات المفترسة والحذر من التعامل معها للنشر. من ضمن مسؤوليات المؤلف العلمي التأكد من صلاحية المجلة العلمية وسمعتها في الوسط قبل التعامل معها. ولمساعدة الباحثين في ذلك، كثير من الجمعيات تُقدم إرشادات تساعد في التعرف على المجلات العلمية الرصينة والتي تعتمد على مُراجعة الأقران، منها (www.wame.org/identifying-predatory-or-pseudo-journals، و www.wame.org/principles-of-transparency-and-best-practice-in-scholarly-publishing). ويفيد المؤلف في ذلك أيضاً استشارة الباحثين الذين سبقوه وزملاء العمل ذوي الخبرة في النشر العلمي.

على المؤلفين تجنب الاستشهاد بمقالات منشورة في مجلات مفترسة أو زائفة.

2. المجلات

أ. **خصوصية البيانات**

تعتبر المواد التي يُرسلها المؤلف إلى المجلة العلمية ممتلكات المؤلف الخاصة، وقد يُضارّ لو أُفصح عن محتوياتها قبل الأوان المناسب.

بناء على ذلك، على المحررين عدم تداول معلومات تخص المادة العلمية المرسلة إليهم مع أشخاص عدا المُراجعين للمادة والمؤلفين أنفسهم. وعدم التداول يشمل محتويات الورقة وكون الورقة قد أرسلت إلى المجلة وقيد المُراجعة أو لا، وآراء المُراجعين، والقرار الأخير في قبولها للنشر من عدمه. وعلى رئيس التحرير عدم الإدلاء بمثل هذه المعلومات لكائن من كان، وأن يبذل جهده في عدم الإفصاح بمعلومات خصوصية عند طلبها من الجهات القانونية.

كذلك، يبين رئيس التحرير للمُراجعين المختارين أهمية الحفاظ على خصوصية المادة العلمية وملحقاتها. ولا يصح للمحررين والمُراجعين مناقشة المادة العلمية في أماكن عامة أو الاستفادة من آراء المؤلفين قبل نشر المادة في المجلة. ولا يحق للمُراجعين الاحتفاظ بالمادة العلمية المرسلة إليهم أو ما يخصها، وعليهم إتلاف النسخ الورقية والإلكترونية بعد انتهائهم من مُراجعتها.

على المجلة العلمية كذلك إتلاف جميع النسخ من أنظمتها عندما تُرفض المادة، إلا في حال تعارض ذلك مع القوانين المحلية. وعلى المجلات التي تحتفظ بنسخ من المواد العلمية بعد رفضها، الإدلاء بذلك في نشرة إرشادات المؤلفين.

للمواد التي تُقبل وتُنشر في المجلة، تحتفظ المجلة بنسخ من المادة الأصلية المُرسلة إليها وبتقييمات المُراجعين والنسخ المعدلة والمراسلات مع المحررين لمدة ثلاثة أعوام على الأقل، وأحيانا للأبد، حسب الأنظمة المحلية، وذلك للإجابة عن أي أسئلة قد تطرأ لاحقاً.

على المحرر عدم نشر ملاحظات المُراجعين أو الإدلاء بها دون موافقة من المُراجع والمؤلف. وإذا كانت المجلة تتبع سياسة إخفاء هوية المُراجعين عن المؤلفين، فلا يصح لها الإدلاء بأسماء المُراجعين لأي شخص إلا بموافقة خطّية من المُراجع.

قد يضطر مُحرر المجلة أن يُدلي ببعض من المعلومات المشمولة في المادة العلمية في حال وجود شك في الأمانة العلمية، ويتوجب في هذه الحالات إعلام المؤلف أولاً. وعدا ذلك عليه الاحتفاظ بخصوصية المادة المرسلة.

ب. **مراعاة الوقت**

يُنصح محررو المجلات بالحرص على إنهاء إجراءات تحضير المادة العلمية ومُراجعتها بأسرع وقت ممكن حسب الإمكانيات المهيأة لهم. عند قبول مادة علمية للنشر، يُفضل المبادرة بالنشر في أقرب فرصة ممكنة والاتفاق مع المؤلف في حال رغبة المحرر تأجيل النشر. إذا لم ترغب المجلة في قبول المادة المرسلة، على رئيس التحرير رفض المادة في أسرع وقت ممكن ليتسنى للمؤلف إرسالها إلى مجلة أخرى.

ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.

ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.

ج. **عملية مُراجعة الأقران**

تُقيّم المقالات من قبل خبراء من خارج طاقم التحرير. فمما يُميّز العمل الأكاديمي والبحث العلمي أنه يُقيّم تقييما مستقلاً ناقداً غير متحيّز على يد القرناء في المجال.

عملية مُراجعة الأقران عملية لها نُقّادها، ومع ذلك فهي تُعطي المؤلف فرصة عادلة للحصول على النقد من أقرانه في الوسط العلمي. كما أنها تساعد المحررين في اختيار المقالات المناسبة لمجلتهم، وتساعد المؤلف والمحرر في رفع جودة الكتابة العلمية.

من مسؤوليات المجلة العلمية أن تتّبع إجراءات تضمن اختيار المُراجعين المناسبين لكل مقالة. ويكون المحرر مسؤول عن توفير جميع المواد المرفقة مع المقالة للمُراجع ليتمكن من تقييمها، وذلك يشمل أي بيانات ملحقة. على المحرر أن يفسّر ويقيّم ملاحظات المُراجع ضمن سياق العلاقات والأنشطة التي أدلى بها.

المجلة ليست مُلزمة بقبول جميع المقالات المُرسلة إليها للتقييم أو بتنفيذ توصيات المُراجعين، إيجابية كانت أم سلبية. ورئيس تحرير المجلة هو المسؤول في نهاية الأمر عن اختيار المواد التي تُنشر، وهو قرار يتخذه أحيانا لأسباب تبعد كل البعد عن جودة المقالة، مثل مدى ملاءمة المادة للمجلة. من حق المحرر أن يرفض أي مقالة في أي مرحلة من مراحل العملية التقييمية قبل النشر، حتى بعد قبولها لو استجدت حقائق تُشكّك في أمانة العمل.

تختلف المجلات من حيث أنواع المواد التي ترسلها إلى المُراجعين، ومن حيث عدد وأنواع المُراجعين المطلوبين لكل مقالة، وإن كانت عملية التقييم لديها مُعشّاة، وغير ذلك من التفاصيل. فعلى المجلات أن تصف مراحل وتفاصيل عملية المُراجعة التي تتبعها لجميع أنواع المقالات.

على المجلة إبلاغ المُراجعين بقرارها النهائي حيال المقالات، والاعتراف بجهودهم في تقييم المقالات. على المحررين مشاركة ملاحظات مقيمي المقالات مع المقيمين الآخرين المشاركين في تقييم المقالة، وذلك من أجل استفادة المقيمين من خبرات أقرانهم.

ضمن عملية مُراجعة الأقران، تنصح اللّجنة محرري المجلات بمُراجعة الإجراءات المتبعة في الدراسة وخطة التحليل الإحصائي إذا كانت منفصلة عن الخطة البحثية و/ أو الاتفاقيات المرتبطة ببعض أنواع الدراسات. وعلى مُحرر المجلة أن يحُث مؤلف المقالة على نشر البيانات المذكورة في مكان عام يُمكن أن يصل إليه القارئ، إما عند نشر المقالة أو بعده، قبل اتخاذ قرار قبول مثل هذه الدراسات. بعض المجلات تشترط توفير هذه البيانات للقراء كشرط لقبول الدراسة للنشر.

اشتراط المجلات على المؤلفين أن تكون بيانات الدراسة متاحة للعامة أو أن تخضع الدراسة لتحليل إحصائي مستقل أمر تحت الدراسة حاليا، مما يعكس تطور الآراء المستمر حول هذه النقاط. يشترط بعض محرري المجلات أن تخضع بينات الدراسة لتحليل إحصائي على يد محلل مستقل قبل قبول الدراسة للنشر. كما يطلب بعض المحررين من المؤلفين الإقرار بتوفّر بيانات الدراسة ليتمكن القارئ من الاطلاع عليها أو استخدامها في دراسة أخرى أو إعادة تحليلها، ويشترط آخرون على المؤلفين مشاركة بيانات دراستهم مع غيرهم لمُراجعتها أو إعادة تحليلها. وعلى المجلات العلمية توضيح التحليلات الإحصائية التي تتطلبها ونشر التوضيح في أماكن يسهل على المؤلفين الاطلاع عليها.

يرى البعض أن مُراجعة الأقران الحقيقية إنما تبدأ بعد نشر المقالة. وبناء على وجهة النظر هذه، على المجلات تمكين القراء من إرسال ملاحظاتهم وأسئلتهم أو نقدهم للمقالات المنشورة. وعلى المؤلفين الاستجابة لما سبق والتعاون مع المجلة في حال طلب بيانات أو معلومات إضافية (انظر بند 3 على هذه الصفحة).

ترى اللّجنة أنه يتوجب على الباحثين الاحتفاظ بالبيانات الأولية والتحليلات الإحصائية لأبحاثهم المنشورة لمدة لا تقل عن 10 سنوات. وتوصي بالاحتفاظ بهذه البيانات في مستودع للبيانات لضمان توفرها لمدة أطول.

د. **الأمانة العلمية**

تتخذ هيئة تحرير المجلة قراراتها بناءً على ملاءمة المادة المُرسلة لمجال المجلة، وعلى أصالة وجودة المادة العلمية وما تُقدّمه في الإجابة عن أسئلة مهمة. ويجب ألا تتأثر تلك القرارات بمصالح تجارية أو علاقات أو مصالح شخصية أو بنتائج الدراسة إن كانت سلبية أو تتحدى المنطق المقبول. وعلى المؤلفين ألا يترددوا عن إرسال الدراسات ذات النتائج غير الدالّة إحصائياً أو المحايدة، وعلى المحررين بدورهم عدم استثناء مثل تلك الدراسات من النشر. فقد تساهم هذه الدراسات إلى جانب الدراسات الأخرى من خلال التحليلات التجميعية في الوصول إلى نتائج والإجابة عن أسئلة مهمة. كذلك، نشر تقارير الدراسات التي لا تُسفر عن نتائج بيّنة يُساعد الباحثين الآخرين أثناء تخطيط أبحاثهم المشابهة، وقد يُجنّبهم إهدار الوقت في تكرار نفس التجارب.

على المجلات أن توضح للقارئ الإجراءات التي يتبعها للاعتراض على المحتوى، وأن تتبع نظام محدد في التعامل مع الاعتراضات والشكاوى.

هـ- **التنوّع والشمولية**

للارتقاء بثقافة الوسط الأكاديمي على رؤساء التحرير أن يهدفوا للتعاون مع مؤلفين ومُراجعين ومحررين وقراء من كل الجنسيات والأصول.

و- **قياسات المجلة**

شاع الاعتماد على عامل التأثير وحده كمقياس لجودة المجلة والأبحاث المنشورة فيها وكدليل على أهمية دراسات أو باحثين معينين. وأحياناً يعتمد عليه عند اختيار الأشخاص للتوظيف أو الترقية أو الحصول على جوائز أو تمويل بحثي. توصي لجنة ICMJE أن تُقلّل المجلات من اعتمادها على عامل التأثير كقياس متفرّد للجودة وعليها بدلا من ذلك أن تقدم قياسات مُتنوّعة للمقالات والمجلات مناسبة القرّاء والمؤلفين.

3. المُراجعون الأقران

تعتبر المواد التي يُرسلها المؤلف إلى المجلة العلمية ممتلكات المؤلف الخاصة، والإفصاح عن محتوياتها قد يضر به.

على المُراجعين أن يحافظوا على سرية المقالات العلمية وما تحتويه من معلومات. على المُراجعين أيضاً عدم مناقشة عمل المؤلف في أماكن عامة أو تناقل آراء المؤلفين قبل نشر المادة العلمية. على المُراجعين عدم الاحتفاظ بالمادة العلمية المرسلة إليهم لأغراض خاصة، وعليهم إتلاف النسخ التي بحوزتهم بعد انتهائهم من عملية المُراجعة.

في حال استعانة المُراجع بمتدربين أو زملاء في مُراجعة المادة، فعليه الإفصاح عن ذلك ضمن ملاحظاته التي يرسلها إلى رئيس التحرير. وعلى الأشخاص المذكورين الحفاظ على سرية المادة العلمية كما ذُكر أعلاه.

على المُراجعين إنهاء عملية المُراجعة وإرسال تقييماتهم في الوقت المتفق عليه. يجب أن تكون ملاحظات المُراجعين بنّاءة وصادقة ومُهذّبة.

على المُراجعين التصريح بأي علاقات أو أنشطة يمكن أن تؤدي إلى انحياز في تقييمهم للعمل والاعتذار عن تقييم العمل في هذه الحالة.

د. **مالكو المجلة وحرية التحرير**

1. مالكو المجلة

يشترك مالكو المجلة الطبية ومحرروها في الهدف إلا أن مسؤولياتهم

مختلفة، أمر قد يسفر عن بعض الخلافات أحياناً.

مالكو المجلة هم المسؤولون عن تعيين المحررين وإقالتهم. على مالكي المجلة إبرام اتفاقية مع المحررين تُبين بوضوح حقوقهم وواجباتهم والسُّلطة المخولة إليهم والشروط الوظيفية بالإضافة إلى طرق معالجة الخلافات. يُقيّم أداء المحرر بالاستعانة بأدوات تقييمية تم الاتفاق عليها مسبقاً، من ضمنها - دون حصر - عدد قُرّاء المجلة، الزمن اللازم لمعالجة المقالات، وغيرها من أدوات تقييم المجلات.

على أصحاب المجلة عدم إقالة المحررين دون أسباب جوهرية مثل سوء التصرف فيما يخص البحث العلمي أو الاختلاف مع أهداف المجلة بعيدة المدى أو ضعف الأداء، حسب قياسات تقييم الأداء المتفق عليها، أو إبداء سلوك لا يليق بمنصب يتطلب الأمانة.

تُقرّر التعيينات والإقالات بناء على تقييم لجنة مكونة من خبراء مستقلين لا على آراء أصحاب المناصب العُليا المالكين للمجلة، خاصة فيما يتعلق بالإقالات، وذلك لما لحرية التعبير من أهمية خاصة في مجال العلم، ولأن مسؤوليات المحررين تشمل تحدي الآراء المُسلّم بها في المجتمع حتى لو تعارض ذلك مع مالكي المجلة.

على المجلة الطبية توضيح علاقتها بمالك المجلة بشفافية تامة (إن كانت جمعية توفر لها التمويل مثلا).

2. حرية التحرير

تعتمد لجنة ICMJE في تعريف حرية التحرير على التعريف المُعتمد لدى الجمعية العالمية لمحرري المواد الطبية (http://wame.org)، الذي ينص على أن رئيس التحرير يتمتع بسلطة كاملة على ما يُنشر في المجلة وتوقيت النشر. وعلى مالكي المجلة عدم التدخل في عمليات تقييم واختيار المواد للنشر وتوقيت نشرها أو تحرير المواد، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة (كتهيئة مناخا داخل المجلة يؤثر في القرارات). وعلى المحررين اتخاذ قراراتهم بناء على فاعلية العمل وأهميته لقُراء المجلة، لا الفوائد التجارية. كما يتوجب أن يتمتع المحررون بحرية نقد الأبحاث الطبية نقداً مسؤولاً دون خشية العقوبة، حتى إن تعارضت آراؤهم مع أهداف الناشر التجارية.

كما يتوجب أن يكون لرئيس التحرير الكلمة الأخيرة في الموافقة على المحتويات الدّعائية والمواد العلمية المدعومة من جهات محددة التي تنشر في المجلة، وفي كيفية استخدام اسم المجلة ومحتوياتها لأغراض تجارية.

توصى المجلات بتأسيس لجان تحريرية استشارية مستقلة وشمولية تساعد المحرر في توطيد وتأكيد سياساته التحريرية لدعم القرارات التحريرية والآراء التي قد تتسبب في اختلافات. وعلى مالكي المجلة ضمان اقتناء التأمين اللازم لحالات الدعوى القانونية التي قد تُرفع ضد المحررين وتوفير الاستشارة القانونية عند الحاجة لها. عند رفع قضايا قانونية، على رئيس التحرير إبلاغ مُستشار المجلة القانوني ومالك المجلة أو الناشر في أسرع وقت ممكن. على المحررين حماية خصوصية المؤلفين والمُراجعين (أسمائهم وملاحظاتهم) كما تنص سياسات لجنة ICMJE (انظر فصل 2-ج-2-أ).

على المحررين اتباع جميع الخطوات المعقولة للتأكد من الحقائق المتضمنة في المُراسلات التي تتلقاها، وذلك يشمل ما يُنشر في الفقرات الإخبارية وعلى وسائل التواصل الاجتماعي. وعليها أن تضمن اتباع طاقمها التحريري أفضل الممارسات الصحافية مثل تدوين الملاحظات والاستماع إلى آراء جميع الأطراف قبل النشر. تظهر أهمية هذه الممارسات الداعمة للحق والصالح العام بالأخص عند مواجهة دعاوى قانونية.

ولضمان تمتع المحرر بحرية التحرير، يجب أن يكون على اتصال مباشر مع أعلى منصب في ملكية المجلة، لا مع مدير نائب أو موظف إداري.

المحررون ومنظمات التحرير ملزمون بدعم مبدأ حرية التحرير ولفت نظر المجتمعات الطبية والأكاديمية والعامة إلى أي انتهاكات جسيمة لهذه الحرية.

ه. حماية المشاركين في الدراسة

يتوجب على كل باحث أن يحرص على موافقة جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتوثيق لما جاء في بيان هلسنكي المعدل في 2013 www.wma.net/policies-post/wma-declaration-of-helsinki-ethical-principles-for-medical-research-involving-human-subjects//. على جميع المؤلفين الحصول على تصريح لإجراء البحث العلمي من لجان تحكيم مستقلة، إما محلية أو قطاعية أو دَولية، (لجنة أخلاقيات البحث، أو لجنة مُراجعة الأبحاث). إذا لم يكن واضحا للباحث إن كان منهج بحثه مستوف لبيان هلسنكي، فعليه أن يوضح سبب اختياره للمنهج الذي اتبعه في البحث وأنه قد حصل على موافقة اللّجنة المراقبة للأبحاث محليا أو دَوليا خاصة فيما يتعلق بالجزئية محل الشّك. موافقة اللّجنة المُراقبة لا تمنع محرري المجلات من الإدلاء بحكمهم الشخصي فيما يخص ملاءمة دراسة ما لأخلاقيات البحث العلمي أو عدمها.

من حقوق المريض احترام خصوصيته وعدم التعدي عليها دون موافقة مُستنيرة. يتوجب عدم نشر أي معلومات شخصية تُعرّف بالمريض، وذلك يشمل الأسماء واختصارات الأسماء بالحروف ورقم الملف الطبي، سواء كتابة أو بالصور، إلا في حال أهمية المعلومات للبحث العلمي وبعد الحصول على موافقة خطية من المريض (أو أحد الوالدين للأطفال). وفي تلك الحالات يجب إطلاع المريض المذكور على الورقة العلمية قبل نشرها. وكذلك إعلام المريض إذا كانت معلوماته منشورة سواء في المجلة الورقية أو الإلكترونية. تؤخذ موافقة المريض خطّياً وتبقى الموافقة في أرشيف المجلة العلمية أو مع المؤلفين، أو كلاهما، كما تنص القوانين المحلية. تختلف القوانين من دولة إلى أخرى، فعلى المجلة سنّ القوانين الخاصة بها في هذه الأمور مُستعينة على ذلك بالقوانين المحلية. بما أن احتفاظ المجلة العلمية بمستندات الموافقة المُستنيرة يجعلها على علم ببيانات المرضى الشخصية، فإن بعض المجلات ترى أنه من الأفضل احتفاظ المؤلف بمثل هذه المستندات وكتابة إقرار للمجلة بوجود تلك الوثائق بحوزته.

أي بيانات غير لازمة ويمكن أن تُعرّف بالمريض يجب أن تُحذف. يتوجب الحصول على الموافقة المستنيرة من المُشاركين في الدراسة عند وجود أي شك في إمكانية إخفاء هوية المريض. على سبيل المثال، إخفاء العينين في صورة المريض لا يكفي لإخفاء هويته. وإذا أمكن إخفاء أجزاء الصورة التي قد تُعرّف بالمريض، فعلى المؤلفين التأكد من أن الجزء المقصود توضيحه للحالة واضح تماماً.

يتوجب إدراج الموافقة المُستنيرة ضمن متطلبات المجلة على صفحة تعليمات المؤلفين. وإذا حصل الباحث على موافقة مُستنيرة من المشاركين، فعليه ذكر ذلك في المقالة.

عند كتابة تقارير دراسات أقيمت على حيوانات، على المؤلف توضيح ما إذا كانوا قد اتبعوا الإجراءات المحلية والمؤسسية اللازمة في مثل هذه التجارب.

[3] النشر والمشكلات المتعلقة به

النشر في المجلات الطبية

أ. التعديلات، والسحب وإعادة النشر والتحكم بالنسخ

الخطأ أمر وارد طبيعياً في مجالات العلم والنشر، وعند ورود خطأ يتوجب نشر تصويب. الأخطاء المتعلقة بالحقائق تستدعي نشر تصويب

ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.

لها. أما المعلومات التي قد يكون فيها نظر فتُعامل معاملة الرسائل إلى المحرر أو المراسلات الورقية أو الإلكترونية أو كتدوينة على منتدى إلكتروني مدعوم من قبل المجلة. تُعامل التحديثات للمواد المنشورة سابقاً (كتحديث لمُراجعة منهجية أو إرشادات الممارسة) مُعاملة المادة النشرية الجديدة وليس كنُسخة مُحدّثة لمقالة منشورة.

وعند الحاجة لنشر تصحيح فعلى المجلة اتباع المعايير التالية كحد أدنى:

أ. على المجلة نشر إفادة بالتصحيح في أقرب فرصة ممكنة بعد الخطأ المنشور ولفت نظر القارئ لمكان الخطأ؛ يُنشر التصحيح على إحدى صفحات المجلة التي تُدرج في قائمة المحتويات (سواء ورقية أو إلكترونية).

ب. تنشر المجلة نُسخة مُعدّلة من المقالة المُشتملة على خطأ مع توضيح للتعديل الذي أُدخل إلى المقالة الأصلية وتاريخ التعديل.

ج. تحتفظ المجلة بجميع النّسخ السابقة من المقالة في الأرشيف. ويكون الأرشيف في متناول القراء، إما مباشرة أو بالطلب.

د. ينبغي إضافة بيان واضح للعيان في النسخ الأقدم من المقالة على وجود تعديلات في نسخ محدّثة.

ه. عند الاستشهاد بالمقالة يُشار في المراجع إلى النّسخ المُحدّثة.

عند ورود أخطاء حسابية أو ترميزية يترتب عليها أخطاء كثيرة منتشرة في المقالة: إذا لم تؤثر الأخطاء على نتيجة المقالة أو أهميتها أو استنتاجاتها، فيمكن نشر تصحيح مستوف للمعايير المذكورة أعلاه.

أما الأخطاء التي يترتب عليها إبطال نتائج الورقة فقد تستدعي سحب المقالة من المجلة. لكن في حالات الأخطاء غير المقصودة (خطأ في التصنيف أو الحساب) التي تُغيّر نتائج البحث تماما أو أهميته، فيمكن سحب المقالة مع إعادة نشرها لاحقاً. إذا ثبت أن الخطأ غير مقصود وأن الورقة العلمية صحيحة ورصينة وتجتاز النسخة المصححة مراحل التدقيق والمُراجعة الإضافية، فيُمكن سحب المقالة المغلوطة وإعادة نشر مقالة مُعدّلة مع شرح وافي، وذلك لضمان صحة الدراسات المنشورة في الأدبيات العلمية. وفي مثل هذه الحالات يفيد إضافة إفادة بالتصحيحات في المواد المُلحقة بالمقالة كالملاحق لضمان الشفافية التامة.

ب. السلوكيات والألفاظ غير الملائمة للبحث العلمي وسحب المقالات

من السلوكيات غير اللائقة للبحث العلمي، دون حصر، الابتداع وتزوير البيانات، وذلك يشمل تعديل الصور وتعمّد عدم الإفصاح عن العلاقات والأنشطة ذات الأهمية والسرقة الفكرية. ويرى البعض أن عدم نشر نتائج تجارب سريرية أو أي دراسات بشرية أخرى يُعتبر إساءة للبحث العلمي. كل هذه السلوكيات سُلوكيات مُشكلة في البحث العلمي لكنها تختلف في حجم ضررها. لذا، على أصحاب المصالح تقييم كل حالة على حدة. وعند التشكيك في وجود سلوكيات بحثية غير مقبولة أو ورود تساؤلات حول مدى صحة العمل البحثي المشمول في المواد المرسلة إلى المجلة أو المنشورة فيها، على رئيس التحرير أن يبدأ الإجراءات اللازمة حسب ما تنصه جهات مثل لجنة أخلاقيات النشر (COPE) http://publicationethics.org/resources/flowcharts، وبإمكانه نشر بيان لتوضيح الشكوك حتى تنتهي إجراءات التحقيق في الأمر. ولو تطلب الأمر إجراء تحقيق من قبل جهة عمل المؤلف، يُفضل أن يتابع رئيس التحرير الحالة لمعرفة نتائج التحقيق وإطلاع قُراء المجلة بها، لو كان مناسباً. ولو أكّد التحقيق وجود ممارسات غير مقبولة في البحث العلمي ينشر المحرر إقرارا بسحب المقالة. إذا ورد في مُراسلات المجلة بعض الشكوك حول مقالة ولم يثبت وجود ممارسات غير لائقة، قد يُفيد نشر تلك الرسائل لإلقاء الضوء على الموضوع وتوليد النقاش.

في الحالات التي تستدعي نشر الشكوك أو نشر إقرار بسحب إحدى المقالات، فلا يكفي نشرها في صفحة المراسلات بل يتوجب أن تُنشر في إحدى صفحات المجلة المُرقّمة (ورقية كانت أو إلكترونية) مع عنوان واضح يشمل عنوان المقالة الأصلية. في المجلة الإلكترونية، يتحتم ربط صفحة الإفادة بالسحب بصفحة المقالة الأصلية وإبراز عبارة (تم سحب المقالة) أو ما شابهها على جميع ما يتعلق بالمقالة الأصلية (المستخلص والمقالة الكاملة ونُسخ PDF القابلة للتنزيل والطبع). في ظروف مثالية، يفضل أن يكون نشر الإفادة بالسحب على يد مؤلفي المقالة الأصلية، ولكن في حال رفضهم أو عدم استطاعتهم، بإمكان رئيس التحرير أن يكتب إفادة السحب بنفسه أو أن يُحيل ذلك إلى مؤلفين مسؤولين. وعلى إفادة السحب أن تُوضح سبب سحب المقالة وتشتمل على مرجع للمقالة الأصلية. تظل المقالة الأصل في النطاق العام على الشبكة مع علامة واضحة تُبين كونها مسحوبة.

يجدر الإضافة هنا أن أي أعمال سبق نشرها للمؤلف الذي ثبت تزويره في المقالة أصبحت محل شك، وقد يطلب محرر المجلة من مقر عمل المؤلف تأكيدات على سلامة المقالات السابقة التي نشرت في المجلة، وإلا فقد تتعرض للسحب. وفي حال عدم تنفيذ ذلك ينشر رئيس التحرير بيان يوضح فيه الشكوك الموجودة حول صحة الأعمال السابقة المنشورة للمؤلف.

من الأسباب الأخرى التي تجرح صحة العمل اختيار منهجيات غير مقبولة، وقد يؤدي ذلك إلى سحب المقالة.

راجع مخطط COPE الانسيابي للمزيد عن سحب المقالات وتوضيح الشكوك حولها. راجع فصل (4-أ-1-ز-1) للمزيد حول تجنب الاستشهاد بمقالات مسحوبة.

ج. حقوق الطبع

على المجلة توضيح نوع حقوق الطبع والنشر التي تُنشر مقالاتها تحتها، وإذا كانت المجلة تحتفظ بحقوق الطبع عليها أن تُفصّل موقفها عند نقل حقوق الطبع لجميع أنواع المواد، السمعية والفيديو والبروتوكولات ومجموعات البيانات. قد تطلب بعض المجلات الطبية من المؤلفين نقل حقوق الطبع إليها، كما أن بعضها يطلب نقل ترخيص النشر كذلك. لكن من المجلات من لا يطلب نقل حقوق الطبع وتعتمد بدلا من ذلك على رخصة المُشاع الإبداعي. بالإضافة، قد تعتمد المجلة الواحدة أنواع مختلفة من حقوق الطبع لأنواع المقالات المختلفة: فبعض المحتويات لا يمكن أن تُحفظ تحت حقوق الطبع (مثل بعض المقالات الحكومية). ومن مُحتويات المجلة ما قد يتنازل رئيس تحرير المجلة عن الحقوق فيها، ومنها ما يُحفظ تحت اتفاقيات أخرى.

د. النشر المتطابق

1. المواد المُقدمة إلى أكثر من مجلة في نفس الوقت

على المؤلف عدم إرسال المقالة نفسها، سواء بنفس لغتها أو بلغة أخرى، إلى أكثر من مجلة واحدة في الوقت ذاته. وذلك منعاً للخلافات لو قرر أكثر من مجلة واحدة الاحتفاظ بأحقية نشر المقالة، وتوفيراً لجهود القائمين على المُراجعة والتحرير والنشر.

2. النشر المُزدوج والنشر المُسبق

يُعرّف النشر المزدوج بنشر ورقة تتطابق بنسبة كبيرة مع مادة منشورة دون إشارة واضحة إلى المادة الأولى المنشورة. أما النشر المُسبق فهو أي نشر لمعلومات حول الورقة العلمية حتى لو في المجال العام.

يثق قراء المجلات الطبية في كون المقالات المنشورة فيها أعمال جديدة وأصلية ما لم يذكر المؤلف أو المحرر أنها إعادة نشر لمقالة منشورة في السابق (والذي يحصل أحياناً مع المقالات التاريخية أو البارزة على سبيل المثال). وتأتي هذه الثقة بناء على اتباع المجلات العلمية قوانين حقوق الطبع الدولية ومبادئ الممارسة الأخلاقية والاستغلال المُجدِ للموارد. الإشكالية في إعادة نشر أبحاث أصلية تكمن في التبعات الممكنة مثل عدّ نفس البيانات مرتين في الأدبيات العلمية أو

ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.

ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.

حدوث أخطاء في حساب النتائج الموزونة لدراسة واحدة.

إذا أرسل المؤلفون إلى المجلة ورقة علمية لعمل قد نُشر غالبيته في مقالة أو كان مُحتوى في ورقة علمية أُرسلت إلى مجلة في السابق أو قُبلت للنشر، فمن الضروري أن يُبيّنوا ذلك بوضوح تام في الرسالة المُرفقة. كما يتوجب على المؤلفين إرفاق المادة العلمية السابقة المشار إليها لكي يتمكن رئيس التحرير من اتخاذ القرار في كيفية التعامل مع الحالة. انظر أيضًا فصل 4-ب.

هذه التوصية لا تمنع المجلات من نشر تقارير كاملة لعمل قد نُشر له تقرير أوّلي (مثل رسالة إلى المحرر أو طبعة سبقيّة أو مُستخلص أو مُلصق في مؤتمر علمي). لا يدخل ضمن النشر المُزدوج البيانات المتضمنة في التقارير التقييمية التي تنشرها هيئات تقييم التقنيات الصحية أو الجهات الطبية المنظمة أو الجهات المنظمة للأجهزة الطبية. التوصية لا تمنع المجلات من نشر تقارير للأبحاث التي قُدّمت في مؤتمر علمي ولم تُنشر بالكامل أو التي سوف تُنشر في كُتيّب المؤتمر أو ما شابه ذلك. كما أن المنع لا يشمل المؤتمرات الصحفية المرتبطة بالمحافل العلمية، إلا لو تضمن النشر جداول أو أشكال تزيد عما جاء في الورقة العلمية. على المؤلفين أن يراعوا أن نشرهم نتائج أبحاثهم خارج نطاق المحافل العلمية قد يُقلل من اهتمام محرري المجلات بها.

إذا رغب المؤلف في نشر طبعة سبقيّة على منصة خاصة بذلك، فعليه التأكد من أن المنصة تُوضّح أن الطبعات السبقيّة ليست مقالات خاضعة لمُراجعة الأقران وأن تشمل في الطبعة عبارة إفصاح لعلاقات وأنشطة المؤلفين. على المؤلف أن يُخبر محرر المجلة المُرسل إليها أن الورقة قد نُشر لها طبعة سبقيّة. ومن مسؤوليات المؤلف، لا المحرر، تحديث بيانات الطبعة السبقيّة لمقالته لتُوجّه القراء إلى المقالة الكاملة بعد نشرها. انظر فصل 3-د-3.

في الحالات الطارئة التي تمس الصحة العامة (حسب تعريف الجهات القائمة على الصحة العامة)، يتوجب نشر أي معلومات قد يكون لها وقع فوري على الصحة العامة دون مبالاة بتبعات ذلك على قابلية نشر المادة العلمية في المستقبل.

حسب قوانين كثير من المجلات، مشاركة معلومات من ورقة علمية (أو رسالة إلى المحرر) قُبلت ولم تُنشر بعد مع الإعلام أو منظمات حكومية أو جهات مُصنّعة يُعتبر انتهاك. ولكن تُصبح مشاركة هذه المعلومات مع الجهات المذكورة مبرّرا إذا كانت الورقة تضيف معلومات ضرورية مثل تطورات علاجية مهمة أو معلومات عن أمراض خاضعة للإبلاغ أو عن مخاطر تمس الصحة العامة كأعراض جانبية خطيرة لأدوية معينة أو لقاحات أو منتجات بيولوجية أو أجهزة طبية. في الغالب لن يؤثر النشر في مثل هذه الحالات في احتمالية قبول المجلات للورقة، ولكن يُفضل مناقشة الأمر والاتفاق مع رئيس تحرير المجلة مسبقا لو أمكن.

حسب لجنة ICMJE، لا يُعتبر من ضمن الأعمال المنشورة مسبقا نشر نتائج التجارب السريرية في سجلات التجارب السريرية التي تستوفي المعايير الموضحة في فصل 3-ل، على ألا يزيد ذلك عن 500 كلمة أو مُستخلص منظم أو جدول (يوضح العينة والنتائج الرئيسية والأعراض الجانبية). وتوصي اللّجنة المؤلفين بإضافة إفادة بأن نتائج الدراسة لم تُنشر بعد في مجلة خاضعة لمُراجعة الأقران، وأن يُحدّثوا هذه البيانات المسجلة في سجل التجارب السريرية بعد نشر الورقة ويُضيفوا المرجع الكامل للمقالة.

بإمكان رؤساء تحرير المجلات العلمية الاتفاق على نشر ورقة علمية في مجلاتهم في الوقت نفسه أو بإجماع منهم إذا ارتأوا أن ذلك في صالح الصحة العامة. ولكن نظرا إلى أن المكتبة الطبية الوطنية NLM تُفهرس كل مقالة من هذه المقالات المنشورة على حدة، فعلى محرر كل مجلة من المجلات المجتمعة توضيح النشر الموحد المتفق عليه في إفادة للقرّاء.

وعلى أي مؤلف يُقدم على نشر مقالة مكررة دون أي إفادة أو توضيح أن يتوقع رفض ورقته. إذا لم يكن المحرر على علم بالانتهاكات ونُشرت المقالة، فقد يقتضي ذلك سحب المقالة بموافقة من المؤلف أو دونها وإن برّر موقفه أو لم يُبرّر. انظر مخطط COPE للمزيد عن كيفية التعامل مع النشر المكرر.

3. الطبعات السّبقيّة

نشر طبعة سبقية لمادة علمية قد يُؤثر في قرار قبول المجلات العلمية نشر المادة فيها. وعلى المجلات توضيح سياستها حول هذه المسألة بوضوح في إرشادات المؤلفين. وعلى المؤلفين بدورهم معرفة سياسات المجلة المستهدفة للنشر قبل نشر طبعة سبقيّة من مقالاتهم.

أ. اختيار أرشيف للطبعات السبقيّة

لوحظ مؤخراً ازدياد عدد مواقع أرشفة الطبعات السبقيّة في مجال الطب الحيوي. نشر نتائج الدراسات قبل خضوعها لمُراجعة الأقران له فوائد ومضار. وللاستفادة من إيجابيات هذه الممارسة والتقليل من مضارّها، على المؤلف قبل نشر طبعة سبقيّة لمقالته التي لم تخضع لمُراجعة الأقران أن يختار أرشيف للطبعات السبقيّة يستوفي المواصفات الآتية:

- يُبيّن الأرشيف بوضوح تام أن الطبعات السبقيّة لم تخضع لمُراجعة الأقران؛
- يُلزم المؤلفين بإضافة الإفصاح عن العلاقات والأنشطة؛
- يُلزم المؤلفين بذكر مصادر التمويل؛
- يسمح للمستخدمين بإعلام القائمين على الموقع بأي مسائل متعلقة بالطبعات السبقيّة المنشورة، عن طريق إتاحة إضافة الملاحظات مثلا؛
- يحتفظ ببيانات الطبعات السبقيّة المسحوبة مع نشر إفادة بتاريخ وأسباب سحبها؛
- يسمح للمؤلفين بتحديث الطبعة السبقيّة لإضافة تاريخ ومكان نشر المقالة بعد نشرها.

ب. تقديم مقالة منشورة في أرشيف للطبعات السبقيّة إلى مجلة علمية تعتمد مُراجعة الأقران

على المؤلفين عند إرسال مقالتهم إلى مجلة علمية إبلاغ محرر المجلة إذا كان قد نُشر للمقالة طبعة سبقيّة، مع رابط للطبعة، وإذا نُشرت الطبعة السبقيّة قبل دخول المقالة في عملية المُراجعة أو أثناءها. كما يُفيد في نص المقالة (في المقدمة مثلا) الإفادة بوجود طبعة سبقيّة وكيف يمكن أن يصل إليها المُراجعون. على مؤلفي المقالة، لا محرر المجلة، مسؤولية تحديث معلومات الطبعة السبقيّة بعد نشر المقالة لتوجيه القارئ إليها. لا يُسمح للمؤلفين أن ينشروا داخل الطبعة السبقيّة المقالة المنشورة أو المسوّدات التي تستجد أثناء عملية المُراجعة والتي تُحدّث بناء على ملاحظات المُراجعين.

ج. الاستشهاد بالطبعات السبقيّة في المادة العلمية

عند الاستشهاد بطبعة سبقيّة في مقالة علمية يجب أن يكون ذلك واضحاً في المرجع. وعلى المؤلفين الاستشهاد بالمقالة المنشورة بدلا من طبعتها السبقيّة. يتوجب كتابة كلمة preprint في مرجع الطبعات السبقيّة، ويُفضّل توضيح ذلك في نص المقالة عند الاستشهاد بالمرجع. يتوجب إضافة الرابط والمُعرّف الإلكتروني في مرجع الطبعة السبقيّة. على المؤلفين الحرص من الاستشهاد بطبعات سبقيّة لم تُنشر لها مقالات كاملة.

ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.

4. النشر الثانوي المقبول

أحياناً يفيد إعادة نشر مقالة (منشورة في السابق) نشرا ثانويا، خاصة لغرض نشر معلومات مهمة إلى أوسع نطاق ممكن من القراء (مثل التوصيات الإرشادية من منظمات حكومية أو مهنية سواء بنفس اللّغة أو بلغة أخرى). كما يمكن الموافقة على نشر مقالة (سبق نشرها) نشراً ثانوياً لأسباب أخرى، على أن يستوفي النشر الثانوي الشروط الآتية:

1 حصول المؤلفين على موافقة من محرري المجلتين (يتوجب حصول محرر المجلة المُقدّمة على النشر الثانوي على نسخة من المقالة الأصل)

2 تحتفظ المقالة الأصل المنشورة بالأولوية من خلال الاتفاق (بين المحررين والمؤلفين) على فترة زمنية تفصل بين نشر المقالة الأصل والنشر الثانوي.

3 تستهدف المقالة المُعدة للنشر الثانوي شريحة مختلفة من القراء؛ وقد يفي نشر نسخة موجزة من المقالة.

4 تعكس المقالة الثانوية بأمانة النتائج والاستنتاجات التي وصلت إليها المقالة الأصل.

5 توضح المقالة الثانوية للقراء والمُراجعين والجهات المعنية بأن المقالة قد نُشرت في السابق جزئيا أو بالكامل في مكان آخر- في إفادة مثل: "هذه المقالة مبنية على دراسة نُشر لها تقرير في مجلة [اسم المجلة والمرجع الكامل]"- ويتوجب كتابة استشهاد للمقالة الأصلية في متن المقالة الثانوية أيضا.

6 يشمل عنوان المادة الثانوية ما يُبيّن أنها نشر ثانوي- كاملاً كان أو موجزاً- أو ترجمة لمادة منشورة سابقاً. من الجدير بالذكر أن المكتبة الطبية الوطنية NLM لا تعتبر الترجمات إعادة للنشر ولا تذكرها أو تفهرسها إذا كانت المقالة الأصلية منشورة في مجلة مفهرسة في MEDLINE.

إذا نشرت مجلة علمية مقالة مع ترجماتها بلغات أخرى في وقت واحد، فسيشمل المرجع المدرج في MEDLINE إشارة إلى اللّغات الأخرى كما في المثال الآتي:

Angelo M. Journal networking in nursing: a challenge to be shared. Rev Esc En-ferm USP. 2011 Dec 45[6]:1281-2,1279-80,1283-4. Article in English, Portuguese, and Spanish. No abstract available. PMID 22241182).

5. المقالات المتعددة المبنية على قاعدة بيانات واحدة

إذا تلقى المحرر أكثر من مادة علمية من فرق بحثية مختلفة لكن مبنية على قاعدة بيانات واحدة (تلقى مقالتان مثلا مبنيتان على قاعدة بيانات عامة أو دراسات تحليل تجميعي متعددة مبنية على نفس النتائج) أو أكثر من مادة علمية من فريق بحثي واحد مبنية على نفس قاعدة البيانات، عليه أن ينظر في أمر كل مادة علمية على حدة، وذلك لأنها قد تختلف في المنهج البحثي أو الاستنتاجات أو كليهما. أما لو تشابه تحليل البيانات والاستنتاج، فقد يكون من المنطقي، ولكن ليس إلزاميا، أن تُعطي المجلة الأولوية للمادة التي سبقت في التقديم. أحياناً قد يفكر المحرر في نشر مقالات علمية متعددة بينها تطابق من هذا النوع لاختلافها في المنهجية المتبعة مما يجعلها مكملة لبعضها. ولكن يتوجب أن تضفي كل مقالة كمّاً كافيا من المعلومات إلى المقالة الأخرى ليكون النشر مُبرّراً. وينبغي الإشارة إلى المقالة التي سبقت في النشر داخل متن المقالة الثانوية للشفافية.

عند إجراء تحليلات ثانوية لبيانات تجارب سريرية ينبغي الإشارة في التحليل الثانوي إلى المقالة الأصلية وأن يذكر التحليل الثانوي بوضوح احتوائه على تحليلات أو نتائج ثانوية ويذكر رقم تسجيل الدراسة السريرية ذاته المستخدم في الدراسة الأولية بالإضافة للمعرف الثابت لمجموعة البيانات.

بعض التجارب السريرية الكُبرى تُخطط من البداية أن تنشر عدة مقالات منفصلة لكل سؤال من الأسئلة البحثية ولكن بناء على العينة نفسها. في هذه الحالات بإمكان المؤلفين استعمال نفس رقم تسجيل التجربة السريرية، على أن تكون جميع المعايير المُخرجاتية مُحدّدة في وثيقة التسجيل. وإذا سجل المؤلفون عدة دراسات فرعية على أنها دراسات منفصلة على موقع مثل ClinicalTrials.gov، على سبيل المثال، فيُستخدم مُعرّف كل دراسة في هذه الحالة. وبغض النظر عن المنهج المستخدم يتوجب الحرص على الشفافية والتأكد من إيصال هذه المعلومات إلى القارئ.

ه. المراسلات

على المجلات العلمية توفير طريقة تُمكّن القرّاء من إرسال ملاحظاتهم واستفساراتهم ونقدهم حول المقالات المنشورة فيها، إما من خلال قسم المراسلة أو منتدى إلكتروني. على مؤلفي المقالات التي تتعرض للنقد أو النقاش على المنتدى الإلكتروني تحمل مسؤولية الاستجابة للنقد على نفس المنصة، وعلى محرري المجلة حثهم على ذلك. وعلى مُرسلي المراسلات، المذكورة أعلاه، عند وجود علاقات أو أنشطة يمكن أن تسبب تضارب في المصالح الإقرار بها.

بإمكان رئيس تحرير المجلة أن يُحرّر المراسلات عند الحاجة، كاختزالها أو تصحيح القواعد اللّغوية والتنسيق حسب أسلوب المجلة. بالمقابل، بإمكان المُحرّر نشر الرسائل كما وصلته دون تحرير على منصّة للتعليقات مثلا. لا تُفهرس مثل هذه التعليقات في قاعدة MEDLINE إلا إذا نُشرت بعد ذلك في صفحة من صفحات المجلة المُرقّمة، ورقية كانت أو إلكترونية. وبغض النظر عن طريقة تعامل المجلة مع التعليقات، يتوجب أن يكون ذلك موضحا للقراء. وفي كل الحالات، على محرر المجلة قراءة التعليقات لالتقاط التعليقات غير المهذبة أو الغير صحيحة أو المُشتملة على طعن أو تشهير.

من أهم مزايا العلم النقاش المسؤول والنقد والاختلاف، فعلى محرري المجلات تعزيز هذه الممارسات في مجلاتها حول المواد التي تنشرها. من حق المحرر أن يرفض المراسلات غير المهمة وغير المفيدة أو التي تفتقر إلى الحجة القوية، ولكن بالمقابل من مسؤولياته أن يسمح بنشر آراء متنوعة وأن يُعزّز النقاش.

وتحقيقاً للعدل وتسهيلاً للتعامل مع عدد كبير من المراسلات، قد يفيد المجلة أن تُحدّد المدة الزمنية التي يمكن أثناءها مناقشة الموضوعات والرد على المراسلات.

و. الرسوم

على المجلات أن تُعلن عن مصادر دخلها بشفافية، وأن تُعلن عن أي تكاليف لازمة لمعالجة الأوراق العلمية أو نشرها في مكان يمكن أن يراه أي مؤلف يرغب في النشر قبل أن يُقدم على إرسال ورقته إلى المجلة، أو أن توضح التكاليف للمؤلف قبل أن يبدأ إعداد الورقة. للمزيد راجع http://publicationethics.org/files/u7140/Principles_of_Transparency_and_Best_Practice_in_Scholarly_Publishing.pdf.

ز. الملاحق والأعداد الخاصة والسلاسل المتخصصة

الملاحق هي عبارة عن مجموعة من المقالات المرتبطة بمواضيع أو أعداد معينة من المجلة تُنشر كعدد منفصل أو كجزء من أحد أعداد المجلة الاعتيادية، ويمكن أن تكون مُموّلة من جهة أخرى غير ناشر المجلة. منعاً للانحياز الذي يمكن أن ينتج لو أن الجهة المُموّلة قامت باختيار المواضيع والآراء التي تُطرح داخل المُلحق، على المجلات

ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.

اتباع القواعد الآتية، التي تنطبق أيضا على الأعداد الخاصة والسلاسل المتخصصة الممولة من جهات خارجية:

1. يُعطى محرر المجلة ويتحمل كامل مسؤولية السياسات والممارسات ومحتويات الملاحق بما يشمل التحكم الكامل باختيار المؤلفين والمُراجعين ومحتوى الملحق. لا يُسمح للجهة المُمولة بتحرير الملحق.
2. لمحرر المجلة الحق في اختيار محرر أو محررين ضيوف لتحرير الملحق، ويتحمل مسؤولية عملهم.
3. يحتفظ محرر المجلة بحرية إرسال الأوراق العلمية المُختارة للملحق إلى مُراجعين خارجيين وبحرية رفض الورقة العلمية المرسلة لغرض النشر داخل الملحق بعد مُراجعتها أو دون مُراجعة. تُعلن هذه الشروط وتُبيّن للمؤلفين والمُراجعين الخارجيين قبل بدء العمل على مُراجعة الأوراق.
4. يُعلن بوضوح تام في مقدمة المُلحق عن مصدر فكرة الملحق وعن المصدر المُمول لأبحاث العدد الملحق ونشرها وعن منتجات المصدر المُمول التي لها ارتباط بالمواضيع المحتواة في الملحق.
5. يتبع الإعلان في العدد الملحق نفس السياسات المتبعة في المجلة الأساسية.
6. على محرر المجلة التأكد من تمكن القارئ من التمييز بين صفحات المجلة الاعتيادية وصفحات الملحق.
7. على محرري المجلات والملاحق عدم قبول خدمات شخصية أو تعويضات من مموّلي الملاحق.
8. أي نشر ثانوي داخل الملحق لمادة سبق نشرها يُبيّن بوضوح من خلال وضع مرجع الورقة الأصلية.
9. تنطبق السياسات المتعلقة بالمؤلفين وبالإفصاح عن أي تضارب للمصالح المذكورة في هذا الدليل على الأعداد الملحقة.

ح. الرعاية والشراكة

قد تطلب جهات مختلفة التعامل مع المجلة أو رئيس تحريرها بالرعاية أو الشراكة أو أنشطة مختلفة. لضمان المحافظة على استقلالية المحرر، تخضع هذه الممارسات للشروط والسياسات المذكورة أعلاه للملاحق والأعداد الخاصة والسلاسل المتخصصة (فصل 3-ز).

ط. النشر الإلكتروني

تُنشر أغلب المجلات الطبية في وقتنا الحاضر إلكترونيا إلى جانب النشر الورقي، وقليل منها لا يُنشر إلا بنسخة إلكترونية. يتبع النشر الإلكتروني والورقي نفس القواعد وتنطبق توصيات هذه الوثيقة على النسختين. من مميزات النشر الإلكتروني أنه يوفر قابلية نشر نسخ متعددة من مقالة واحدة، وقد يواجه مشكلات متعلقة بالروابط الغير ثابتة وبالحفاظ على المحتوى، وهي أمور نتطرق إليها في فصل 3-أ.

من مميزات النسخة الإلكترونية أنها تسمح بإدراج روابط إلى مواقع وموارد خارج المجلة، لكن ليس لمحرر المجلة أي تحكم بتلك الموارد. لهذا السبب ولأن الربط إلى مواقع خارجية يمكن أن يُفهم على أنه دعم لتلك المواقع، على المجلات توخي الحذر عند الربط بجهات خارجية. وعند إدراج روابط إلى مواقع خارجية على المجلة إضافة إفادة بأنها لا تدعم أو تتحمل مسؤولية أي محتوى أو إعلانات أو منتجات أو مواد أخرى على الموقع الخارجي ولا تتحمل مسؤولية توفر الموقع من عدمه.

الاحتفاظ الدائم بمقالات المجلة على الموقع أو في أرشيف أو قواعد بيانات معتمدة أمر ضروري لسجل المجلة التاريخي. لا يوجد تبرير لحذف مقالة بالكلية من موقع المجلة، فقد تبقى نسخ مطبوعة من تلك المقالة وإن حذفت من الموقع بعد فترة قصيرة. يتوجب تسهيل وصول القراء (أو شريحة محدودة من القراء لها صلاحيات معينة) إلى أرشيفات المجلة. توصي اللّجنة بالاحتفاظ بنسخ من محتويات المجلة في أرشيفات متعددة. ولحماية المجلة قانونياً (ضد التعرض للمساءلة القانونية مثلاً) يبقى رابط المقالة المحذوفة كما هو ويُنشر على الصفحة إفادة بأسباب الحذف، كما تُحفظ نسخا من المقالة المحذوفة في أرشيف المجلة الداخلي.

يتحمل الناشر مسؤولية الحفاظ الدائم على محتويات المجلة، وفي حال توقف نشر المجلة نهائيا يضمن الناشر نقل محتوياتها إلى طرف ثالث باستطاعته توفير المجلة للقراء.

عند تحديث صفحات المجلة الإلكترونية التي تحتوي على بيانات غير المقالات، كأسماء أعضاء هيئة التحرير والعاملين في المجلة وتعليمات المؤلفين، يُدوّن في الصفحة تاريخ التحديث.

ي. الإعلان

أغلب المجلات الطبية تنشر إعلانات تولد الدخل للناشر، ولكن يتوجب ألا تطغى الإعلانات على محتويات المجلة. ولا يُسمح للجهات المُعلنة التأثير في القرارات التحريرية.

تضع المجلة سياسات رسمية مكتوبة واضحة حول الإعلان فيها، سواء في النسخة الورقية أو الإلكترونية. يُفضّل عدم نشر إعلان لمنتج إلى جانب مادة علمية متعلقة بنفس المنتج على الصفحة. يكون الإعلان في صفحة المجلة واضح كل وضوح أنه إعلان. يملك رئيس تحرير المجلة كامل السلطة والقرار النهائي في الموافقة على الإعلانات التي تُنشر في النسخ الورقية والإلكترونية وفي فرض سياسات المجلة المتعلقة بالإعلان فيها.

لا تنشر المجلات العلمية إعلانات لمنتجات ثبت أنها تسبب ضرراً خطيراً على الصحة. ويضمن رئيس تحرير المجلة بل ويفرض اتباع معايير وأنظمة الإعلان المعمول بها في الدولة أو يضع معايير خاصة بالمجلة. لا تؤثر مصالح المنظمات أو الوكالات في الإعلانات المبوبة أو غير الظاهرة إلا في حال فرض ذلك قانونيا. على رئيس تحرير المجلة أن ينظر في أمر نشر المراسلات الناقدة للإعلانات المنشورة في المجلة.

ك. المجلات والإعلام

على المجلة أن توازن بين أولوياتها عند التعامل مع الإعلام. للقرّاء اهتمام حقيقي بكل محتويات المجلات ومن حقهم سرعة إيصال المعلومات المهمة إليهم، وعلى المحرر مسؤولية تيسير ذلك. نشر الإعلام تقارير حول دراسات علمية قبل خضوعها لعملية المُراجعة من قبل الأقران وإجازتها قد يؤدي إلى نشر معلومات علمية مغلوطة أو نتائج ناقصة. وعلى الأطباء الممارسين قبل أن يُغيّروا ممارساتهم بناء على نتائج الدراسات أن يحصلوا على تقاريرها الكاملة.

تتبع بعض الدول والمجلات نظاماً للحظر المؤقت يساعد في حفظ الاتزان ويمنع نشر أي أخبار عن دراسات علمية في الإعلام قبل نشر البحث الأصلي في مجلة علمية. من جهة الإعلام، يساعد نظام الحظر هذا في تجنيبهم ضغط محاولة النشر قبل الآخرين ودون إعداد كافي. إضافة، من المهم تحري الدقة في اختيار وقت إعلان معلومات طبية بيولوجية عبر الإعلام لتفادي حدوث فوضى اقتصادية، فبعض المقالات قد تتضمن معلومات يمكن أن تؤثر في الأسواق المالية. اللّجنة على علم بوجود انتقادات لنظام الحظر بأنه قد يخدم مصالح المجلات ويقف أمام نشر المعلومات العلمية، إلا أن فوائد هذه الأنظمة تطغى على أضرارها.

تنطبق القواعد الآتية على النشر الورقي والإلكتروني وقد تفيد المحررين في وضع سياسات للتعامل مع الإعلام:

أ. يرعى المحررون عملية نقل المعلومات الطبية من الباحثين إلى العامة عبر المجلات الخاضعة لمُراجعة الأقران. ويمكن إنجاز ذلك بالاتفاق مع المؤلفين بعدم نشر أي معلومات عن أبحاثهم في فترة خضوع الورقة للمُراجعة أو قبل النشر، ومن خلال اتفاقية مع الإعلام بعدم نشر الأخبار الصحفية قبل نشر البحث الأصلي في المجلة، وبالمقابل ستتعاون المجلة مع الإعلام في

إعداد تقارير إخبارية دقيقة للمؤتمرات الصحفية على سبيل المثال.

ب. يأخذ المحررون في الاعتبار أن أنظمة حظر النشر قائمة على الأمانة ولا توجد قوانين رسمية لفرضها. استهتار عدد كبير من وسائل الإعلام والمجلات الطبية البيولوجية بأنظمة الحظر وعدم احترامهم لها يؤدي إلى حلها بوقت قصير.

ج. أهمية المجلات الطبية لا شك فيها، ولكن قليلة هي الأبحاث التي تقدم معلومات سريرية ضرورية وعاجلة لصالح الصحة العامة تقتضي الاستعجال بنشر نتائجها قبل النشر في المجلة. وفي ظروف نادرة كتلك، تكون الجهات المعنية بالصحة العامة مسؤولة عن اتخاذ قرار نشر المعلومات إلى الأطباء والإعلام أو عدمه. وإذا أراد المؤلفون والجهات المختصة النشر في مجلة محددة، فيُستشار رئيس تحرير المجلة قبل أي نشر للإعلام. لو رأى المحرر الحاجة لنشر المعلومات فوراً، فعليه التنازل عن سياسات المجلة في حظر نشر المعلومات.

د. يتوجب ألا تنطبق سياسة الحظر المؤقت لنشر المعلومات قبل نشر المقالة على الأخبار الصحفية التي تتناول العروض التقديمية في المحافل العلمية ومستخلصات الدراسات (انظر النشر المُزدوج). بإمكان الباحثين الذين يقدمون أبحاثهم في محفل علمي أن يناقشوا العمل مع الصحافة، ولكن دون إضافة معلومات فوق ما قدم في المحاضرة أو العرض، وذلك حتى لا يقل اهتمام محرر المجلة ببحثه بسبب انتشار المعلومات (انظر النشر المُزدوج).

ه. عند اقتراب موعد نشر المقالة، على رئيس تحرير المجلة مساعدة الإعلام في دقة نقلهم للخبر بإعداد بيان صحفي والإجابة عن أسئلتهم وتوفير نسخ من المقالة لهم أو إحالتهم إلى الخبراء. وتكون هذه المساعدة مشروطة بتعاون الإعلام في توقيت نشر الخبر مع وقت نشر المقالة في المجلة.

ل. التجارب السريرية

1. التسجيل

سياسة اللّجنة حول تسجيل التجارب السريرية مفصلة في مقالات عدة (انظر الأخبار والمقالات التحريرية http://www.icmje.org/news-and-editorials/، والأسئلة الشائعة http://www.icmje.org/about-icmje/faqs/.

وباختصار، تتطلب اللّجنة وتوصي محرري المجلات الطبية البيولوجية اشتراط عدم قبول ورقة علمية لدراسة سريرية للمُراجعة إلا إذا كانت قد سُجّلت في سجل عام للدراسات السريرية قبل تسجيل أول مريض في الدراسة أو في وقت تسجيله. لانضمام أي مجلة إلى قائمة لجنة ICMJE للمجلات التي تتبع توصياتها www.icmje.org/journals.html يجب أن تفرض المجلة سياسة تسجيل الاختبارات السريرية هذه.

وحسب تعريف اللّجنة فالاختبار السريري هو أي مشروع بحثي يوزع المشاركين في الدراسة استباقيا للتعرض إلى تدخل صحي، مع تعيين مجموعة للمقارنة أو الضبط أو بدون، وذلك بغرض دراسة العلاقة بين تدخل طبي مُعيّن وبين مخرجات صحية. التدخل الصحي هو تدخل الغرض منه تغيير مخرج صحي، ومن أمثلته الأدوية والإجراءات الجراحية، والأجهزة والعلاجات السلوكية، والبرامج التثقيفية والتدخلات الغذائية والتغييرات في عملية الرعاية الصحية. المخرجات الصحية هي أي قياسات طبية بيولوجية أو مرتبطة بالصحة تؤخذ من المرضى أو المشاركين في الدراسة، وتشمل القياسات الحركية دوائية والأعراض غير المرغوبة. لا تحدد اللّجنة توقيت تسجيل أول مشارك في الدراسة، ولكن لاتباع أفضل الممارسات يفضل تسجيل التجارب السريرية قبل توقيع أول مشارك على موافقة مستنيرة.

تقبل اللجنة تسجيل التجارب السريرية في أي سجل عام مُتاح للتجارب السريرية على أن يكون ضمن السجلات الرئيسية في المنصة الدولية لتسجيل التجارب السريرية، التابعة لمنظمة الصحة العالمية ICTRP www.who.int/clinical-trials-registry-platform/network/who-data-set ، أو من خلال clinicaltrials.gov.

تدعم اللّجنة منصات التسجيل المذكورة لاستيفائها عدة معايير. فهي متاحة للعامة بالمجان ومفتوحة لأي شخص يود التسجيل وتُدار من قبل منظمة غير ربحية، كما أن لها آلية للتأكد من صحة البيانات المسجلة ويمكن البحث في محتوياتها إلكترونيا. لتكون أي منصة مقبولة، يتوجب أن تجمع ما لا يقل عن 24 بنداً من البيانات عند وقت التسجيل وقبل انضمام أول المشاركين في الدراسة، مثل موقع prsinfo.clinicaltrials.gov/trainTrainer/WHO-ICMJE-ClinTrialsgov-Cross-Ref.pdf أو www.who.int/clinical-trials-registry-platform. ولا تقبل اللّجنة السجلات التي تُنقص أي بند من بنود البيانات المطلوبة (24) أو تجمع بيانات غير مفيدة، ولا تقبل السجلات غير المتاحة للعامة، على سبيل المثال تجارب المرحلة الأولى تُسجل في لائحة الاتحاد الأوروبي للتجارب السريرية (EU-CTR) وتجارب الأجهزة تُحفظ بياناتها في صندوق مُغلق. ولاستيفاء شروط اللّجنة، عند تسجيل تجربة سريرية لأجهزة طبية في سجل ClinicalTrials.gov على الباحثين اختيار عدم حفظ البيانات في الصندوق المُغلق واختيار النشر العام، قبل حصول الجهاز على الموافقة. وتوصي اللّجنة ، دون إلزام، المؤلفين بإضافة إفادة بأن النتائج لم تُنشر بعد في مجلة خاضعة لمُراجعة الأقران، وأن يُحدّثوا هذه البيانات المسجلة في سجل التجارب السريرية بعد نشر المقالة ويُضيفوا المرجع الكامل للمقالة.

الغرض من تسجيل التجارب السريرية هو منع النشر الانتقائي للبيانات أو إعداد تقارير انتقائية لبعض مخرجات الدراسة، ولتجنب تكرار الدراسة وإهدار الجهود، ولمساعدة المرضى والعامة في معرفة التجارب السارية أو المخطط قيامها ليتمكنوا من الانضمام إليها لو أرادوا ذلك، ولإعطاء لجان مُراجعة أخلاقيات البحث العلمي صورة عن الدراسات القائمة والبيانات تساعدهم في اتخاذ القرار حيال الدراسات التي ينظرون في أمرها. لا يخدم التسجيل المتأخر، عند وقت إرسال المقالة إلى المجلات مثلا، أي من الأغراض السابقة. تنطبق هذه الأغراض أيضا على الأبحاث التي تتبع منهجيات أخرى كالأبحاث الوصفية. لذلك، تحث اللّجنة على تسجيل جميع أنواع الأبحاث وليس فقط التجارب السريرية، لكنه ليس إلزاميا لأن التدخل أو التعرض (موضوع الدراسة) في مثل تلك الدراسات ليس مفروضا من قبل الباحثين كما هو الحال في التجارب السريرية.

الدراسات القائمة على تحليل ثانوي لبيانات من تجارب سريرية لا تُسجل كتجارب سريرية منفصلة، بل تذكر في متنها رقم تسجيل الدراسة الأساسية.

تتوقع اللّجنة من المؤلفين أن يتأكّدوا من استيفاءهم متطلبات الجهة الممولة لهم والجهات المنظمة فيما يخص الإبلاغ عن النتائج التجميعية للتجارب السريرية في منصات التسجيل، وتحث على تسجيل النتائج وإن لم يكن إلزاميا. تقع مسؤولية تبرير أي تعارض بين النتائج المدونة في سجل التجارب السريرية وتلك المقدمة في المقالة المنشورة على المؤلفين، لا محرري المجلة. تسجيل نتائج التجارب السريرية في سجلات التجارب السريرية التي تستوفي المعايير المبينة في فصل 3-ل لا يُعتبر ضمن الأعمال المنشورة حسب لجنة ICMJE على ألا يزيد ذلك عن 500 كلمة أو مُستخلص منظم أو جداول (تُبيّن العينة والنتائج الأولية والأعراض الجانبية).

توصي لجنة ICMJE المجلات بكتابة رقم تسجيل التجربة السريرية في نهاية المستخلص. كما توصي المؤلفين بكتابة رقم تسجيل أي تجربة

ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.

ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.

سريرية، عند توفر الرقم، عند ذكرها للمرة الأولى في المقالة، سواء التجربة موضوع المقالة أو تجارب سريرية أخرى يشار إليها.

من حق المحرر أن ينظر في أسباب عدم تسجيل الباحثين دراستهم في سجل للتجارب السريرية كما هو مفترض، وأن يُقرّر إن كان ذلك متعمدا أو تسبب في انحياز أثناء عرض النتائج. نظرا لأهمية تسجيل التجارب السريرية مسبقا، إذا قُبلت دراسة لم تسجل مسبقا كحالة خاصة، على المؤلفين تسجيلها وبيان في متن المقالة متى سُجلت الدراسة في سجل التجارب السريرية وأسباب التأخير. كذلك على رئيس تحرير المجلة نشر إفادة بذلك وشرح أسباب قبول الحالة الخاصة. وتؤكد اللّجنة على أنه يتوجب أن تكون مثل هذه الحالات نادرة جداً. وعلى الباحثين أن يحرصوا على تسجيل دراساتهم السريرية، وإلا فإن عدم تسجيلها يعرضها للرفض في مجلاتنا.

2.مشاركة البيانات

سياسة اللّجنة فيما يخص مشاركة البيانات مفصلة في مقالة تحريرية (انظر التحديثات والمقالات التحريرية) www.icmje.org/update.html.

1. ابتداءً من تاريخ 1 يوليه، 2018، على تقارير التجارب السريرية أن تتضمن إفادة عن مشاركة البيانات كما سيأتي شرحه.

2. على التجارب السريرية التي تبدأ في تسجيل المشاركين في تاريخ 1 يناير، 2019، أو بعده إضافة إفادة عن مشاركة البيانات في سجل الدراسة. سياسة اللّجنة فيما يخص تسجيل التجارب السريرية مفصلة في الموقع www.icmje.org/recommendations/browse/publishing-and-editorial-issues/clinical-trial-registration.html. وفي حال تغيّر خطة مشاركة البيانات بعد التسجيل، يتوجب شرح ذلك في فقرة مشاركة البيانات في الورقة العلمية المرسلة إلى المجلة وتحديث المعلومة في سجل الدراسة.

تتضمن إفادة مشاركة البيانات الآتي: هل ستُشارك بيانات المُشاركين التي تم ترميزها (بما في ذلك معاجم البيانات) (ولا تُقبل إجابة "لم يُحدّد بعد")؟ أي البيانات بالتحديد ستكون مُشاركة؟ هل ستُوفر مستندات إضافية ذات ارتباط (مثل خطة الدراسة أو التحليل الإحصائي)؟ متى ستُصبح البيانات متوفرة وإلى متى ستبقى كذلك؟ ما المعايير المطلوبة للحصول على البيانات (من يُسمح له الحصول عليها ولأي نوع من التحليلات وما آلية المشاركة)؟ في جدول 1 في الصفحة التالية أمثلة على إفادات عن مشاركة البيانات تستوفي هذه المعايير.

على مؤلفي التحليلات الثانوية المبنية على مُشاركة البيانات أن يُعدّوا إقرارا بأن استخدامهم للبيانات كان وفقاً للشروط المتفق عليها، إن وجدت، عند استلامهم للبيانات. كما عليهم أن يُشيروا إلى مصدر البيانات باستخدام مُعرّفه الثابت، وذلك للاعتراف بفضل الباحثين الذين جمعوا البيانات ولفت نظر القارئ إلى الدراسات القائمة عليها. على مؤلفي التحليلات الثانوية أن يُوضّحوا للقارئ بالتفصيل بماذا يتميّز تحليلهم عن التحليلات السابقة للبيانات. بالإضافة، يستحق الباحثون الذين يولّدون البيانات من الدراسات السريرية ثم يشاركونها مع غيرهم أن يُعترف بفضلهم وبالجهود التي بذلوها. وعلى الباحثين الذين يستفيدون من مثل هذه البيانات أن يسعوا للتعاون مع من ولّد البيانات في أعمال بحثية. ولأن التعاون لا يكون دائما متيسّرا أو عملياً أو مرغوباً، فعليهم الإشادة بجهود أصحاب الفضل.

[4] إعداد المادة العلمية وتقديمها إلى المجلة

أ. تحضير المادة العلمية لتقديمها إلى مجلة طبية

1. قواعد عامة

تُقسم تقارير الأبحاث الأصلية (أي الجديدة) إلى المقدمة Introduction، والمنهج Methods، والنتائج Results، والمناقشة Discussion. هذه البنية لم تضعها المجلات الطبية عشوائيا فهي في الحقيقة تعكس عملية الاستكشاف العلمي. قد تحتاج المقالات إلى عناوين فرعية تحت هذه الأقسام لترتيب المحتوى. وبعض الأنواع الأخرى من المقالات مثل التحليل التجميعي meta-analysis تتبع تنظيماً مختلفاً، وبعضها مثل تقرير الحالة case report والمُراجعات review والمقالات التحريرية editorial تتبع تنظيماً بسيطاً أو لا تحتاج إلى تنظيم معين.

يسّر الوسط الإلكتروني للمؤلف إمكانيات إضافة أقسام أو تفاصيل للورقة وترتيب المعلومات في مستويات والربط بين الأجزاء وحتى نسخ أجزاء من مقالات إلكترونية أخرى. يتوجب إرسال أي معلومات إضافية أو مُرفقات مع المقالة الأصلية لمُراجعتها والموافقة عليها (للصيغة الإلكترونية فقط).

2. إرشادات لكتابة التقارير

وُضعت إرشادات لمساعدة المؤلفين في كتابة تقارير الأنواع المختلفة من الأبحاث، من أمثلتها طريقة CONSORT (www.consort-statement.org) التي تُتّبع للتجارب المُعشّاة، وطريقة STROBE للدراسات الرقابية (http://strobe-statement.org/)، وأيضا PRISMA للمُراجعات المنهجية والتحليلات التجميعية (http://prisma-statement.org/)، كما تُستخدم طريقة STARD لدراسات الدقة التشخيصية (http://www.equator-network.org/reporting-guidelines/stard/). توصي لجنة ICMJE المجلات أن تحث الباحثين على اتباع هذه الإرشادات لأنها تُساعدهم في وصف دراستهم وصفاً وافياً بكل التفاصيل اللازمة ليتمكن المحررون والمُراجعون والقُرّاء والباحثون الآخرون من تقييم الدراسات الطبية. يوصي مؤلفو المُراجعات المنهجية بأن يصفوا المنهجية التي اتبعوها في إيجاد البيانات واختيارها واستخراجها وبنائها، وهو إلزامي لهذا النوع من الدراسات. للحصول على إرشادات لكتابة التقارير يمكن الرجوع إلى شبكة EQUATOR على الموقع (www.equator-network.org/home/) وإرشادات المكتبة الطبية الوطنية NLM www.nlm.nih.gov/services/research_report_guide.html .

جدول 1: بعض الأمثلة على إفادات مشاركة البيانات تستوفي متطلبات* ICMJE

	مثال 1	مثال 2	مثال 3	مثال 4
هل ستكون بيانات المشاركين الخاصة مُتاحة (بما فيها قواميس البيانات)؟	نعم	نعم	نعم	لا
ما البيانات التي ستكون مُتاحة بالتحديد؟	جميع بيانات المُشارك الفردي، بعد إزالة البيانات المُعرّفة منها	بيانات المُشارك الفردي الداخلة في نتائج الدراسة الموصوفة في هذه المقالة، بعد إزالة البيانات المُعرّفة منها (النص، الجداول، الأشكال، الملاحق)	بيانات المُشارك الفردي الداخلة في نتائج الدراسة الموصوفة في هذه المقالة، بعد إزالة البيانات المُعرّفة منها (النص، الجداول، الأشكال، الملاحق)	غير مُتاحة
ما المستندات الأخرى التي ستكون مُتاحة؟	الخطة البحثية والتحليلية، ونماذج الموافقة المستنيرة، وتقرير الدراسة السريرية، والترميز التحليلي	الخطة البحثية والتحليلية، والترميز التحليلي	الخطة البحثية	غير مُتاحة
ما الفترة الزمنية التي ستكون البيانات مُتاحة خلالها (تاريخ البدء والانتهاء)؟	فور نشر المقالة. لا يوجد تاريخ انتهاء	ابتداء من 3 أشهر بعد النشر وانتهاء عند مرور 5 سنوات من تاريخ النشر	ابتداء من 9 أشهر بعد النشر وانتهاء عند مرور 36 شهراً من تاريخ النشر	لا ينطبق
لمن ستكون البيانات مُتاحة؟	أي شخص يود الحصول على البيانات	الباحثين الذين يُقدّمون مُقترحاً بحثياً رصين المنهج	الباحثين بعد حصول مُقترحهم البحثي على الموافقة من لجنة مُراجعة مُستقلة (وسيط علمي) اختيرت لهذا الغرض	لا ينطبق
ما نوع التحاليل المسموح بها؟	أي غرض	لتحقيق أهداف المُقترح البحثي	التحاليل التجميعية لبيانات المشاركين	لا ينطبق
ما آلية مشاركة البيانات؟	البيانات مُتاحة دون تاريخ انتهاء على الرابط (أضف الرابط)	تُرسل المُقترحات البحثية على بريد (أضف عنوان البريد). وللحصول على البيانات على الطالب توقيع اتفاقية مُشاركة البيانات. تبقى البيانات مُتاحة لمدة 5 سنوات على موقع طرف ثالث (أضف الرابط).	يُمكن إرسال المُقترحات البحثية حتى 36 شهراً بعد تاريخ نشر المقالة. بعد فترة 36 شهراً تظل البيانات مُتاحة في مخازن الجامعة ولكن دون دعم من الباحثين. للمزيد عن إرسال المُقترحات والحصول على البيانات راجع الموقع (أضف الرابط).	لا ينطبق

* يقدم الجدول أمثلة قليلة، لا حصرية، على خيارات لطرق مشاركة البيانات.

ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.

ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.

3. أقسام الورقة العلمية

يتوجب استيفاء جميع أنواع الدراسات والأوراق العلمية المتطلبات التالية:

أ. صفحة العنوان

في صفحة العنوان بيانات عامة عن المقالة ومؤلفيها وتشمل عادة عنوان الورقة وبيانات المؤلفين وإقرار إخلاء المسؤولية، إن وجد، ومصدر تمويل البحث، بالإضافة إلى عدد الكلمات وأحيانا عدد الجداول والصور.

عنوان المقالة. يصف العنوان موضوع المقالة وصفاً موجزاً ويتوجب أن يتضمن معلومات تساعد، إلى جانب المستخلص، في البحث عن المقالة إلكترونيا بدقة. توصي ارشادات إعداد التقارير أن يتضمن العنوان معلومات عن نوعية الدراسة (خاصة للتجارب المُعشّاة والمُراجعات المنهجية والتحليلات التجميعية)، وهو إلزامي عند بعض المجلات. تشترط بعض المجلات اختيار عناوين موجزة، لا تتجاوز 40 رمزاً (بما يشمل الأحرف والرموز والفراغات)، إما على صفحة العنوان أو في خانة منفصلة في أنظمة التقديم الإلكترونية. كما تشترط ذلك بعض أنظمة التقديم الإلكترونية.

بيانات المؤلف. يُضاف بعد اسم كل واحد من المؤلفين أعلى درجة علمية يحملها، مع العلم أن بعض المجلات لا تشمل هذه البيانات في المادة المنشورة. تُذكر أسماء المنشآت أو المنظمات والأقسام التي ينتسب إليها العمل البحثي. أغلب أنظمة التقديم الإلكترونية تُلزم المؤلف بإدخال بيانات الاتصال الكاملة، شاملاً البريد الأرضي والبريد الإلكتروني، وأن تتضمن صفحة العنوان أرقام الهواتف والفاكس للمؤلف المُراسل (الذي سيتم التواصل معه) بالإضافة لعنوان بريده الإلكتروني. كما تحث اللّجنة على إضافة رقم ORCID الخاص بكل مؤلف.

إقرار إخلاء المسؤولية. من أمثلة إخلاء المسؤولية إقرار المؤلف بأن الآراء المطروحة في المقالة هي آراءه الخاصة ولا تمثل الموقف الرسمي للمنشأة التي ينتمي إليها أو مُمول البحث.

مصادر الدعم. تشمل المنح والأدوات والأدوية وأي مصادر أخرى داعمة ساعدت في إنجاز العمل المذكور في المقالة وعلى كتابة المقالة. يتوجب تجنب الغموض في ذكر المصدر المُمول.

عدد الكلمات. عدد كلمات النص باستثناء المستخلص وفقرة الشكر والجداول والأشكال ومفاتيح الأشكال والمراجع. معرفة عدد الكلمات يساعد المحررين والمُراجعين في التأكد من أن جميع المعلومات المشمولة في المقالة ضرورية، وفي تقييم مُناسبة محتويات المقالة لمتطلبات المجلة من حيث الهيكل والحد الأعلى للكلمات. تحديد عدد كلمات المستخلص يفيد لنفس الأسباب.

عدد الأشكال والجداول. تطلب بعض أنظمة التقديم الإلكترونية من المؤلف تحديد عدد الجداول والأشكال قبل رفع المستندات إلى الموقع. هذه الخطوة تساعد طاقم التحرير والمُراجعة في التأكد من أن الباحث قد أرفق جميع الأشكال والجداول المتضمنة في الورقة. ولأن كل شكل وجدول يضيفه المؤلف يشغل حيّزاً في صفحة المجلة، فمن مهمات المحرر التأكد من ضرورة كل جدول أو شكل للمقالة ومن مناسبة حجم المقالة للحيّز المسموح لها.

الإفصاح عن العلاقات والأنشطة. يتوجب أن تتضمن المادة المقدمة إفصاح من كل واحد من مؤلفي الورقة؛ وعلى كل مجلة أن توضّح الطريقة التي تفضلها لصياغة هذه الإفادة ومكان ظهورها في المقالة. أعدّت لجنة ICMJE استمارة إفصاح موحّدة للإفصاح عن العلاقات والأنشطة لاستخدام المجلات الأعضاء في اللّجنة (https://www.icmje.org/disclosure-of-interest/) وتحث المجلات الأخرى على اتباعها. ورغم وجود هذه الاستمارة، فإن بعض المجلات تشترط كتابة إفادة تضارب المصالح في صفحة العنوان، وذلك لتوفير المعلومة للمُراجعين والمحررين وتسهيل عملهم في اتخاذ القرار دون الحاجة إلى قراءة إفادات جميع مؤلفي الورقة.

ب. المستخلص

تتطلب كل من الأبحاث الأصلية والمُراجعات المنهجية والتحليلات التجميعية مُستخلصاً مُنظّماً. على المُستخلص أن يتضمن معلومات حول خلفية الدراسة أو السياق الذي أقيمت فيه، بالإضافة إلى هدف الدراسة والإجراءات المُتّبعة فيها (منهج اختيار المشاركين، ظروف الدراسة، والقياسات والأساليب التحليلية)، والنتائج (مع ذكر أحجام التأثيرات ووقعها إحصائياً وإكلينيكياً، عند الإمكان) والاستنتاجات الرئيسية. على المُستخلص كذلك أن يلقي الضوء على ما تُقدمه الدراسة من معلومات جديدة ومهمة وعلى قيود البحث مع تجنب تفخيم النتائج. للتجارب السريرية يُشمل في المُستخلص البيانات التي وضحتها مجموعة CONSORT (www.consort-statement.org/resources/downloads/extensions/consort-extension-for-abstracts-2008pdf/) . كما يتوجب سرد مصادر التمويل في قائمة بعد المُستخلص ليسهل على محركات بحث MEDLINE فهرستها واسترجاعها.

للمستخلص أهمية خاصة لكونه الجزء الذي تعتمد عليه محركات البحث في فهرسة الدراسات والجزء الوحيد من المقالة الذي يقرأه الباحثون في أغلب الأحيان. بناء على ذلك، على المُستخلص أن يعكس محتوى الدراسة بدقة. من الخطأ اشتمال المستخلص على معلومات تختلف عما تتضمنه الدراسة، إلا أنه الحال في كثير من المستخلصات. وعلى المؤلفين والمحررين التأكد أثناء مُراجعة المادة من تطابق المعلومات المقدمة في كل من المستخلص والمقالة. ترتيب أقسام المستخلص المُنظم يختلف من مجلة إلى أخرى، وقد تستخدم بعض المجلات أكثر من هيكل واحد. فعلى المؤلف أن يتأكد من اتباع تعليمات المجلة المُختارة في إعداد وهيكلة المستخلص.

توصي لجنة ICMJE المجلات بكتابة رقم التسجيل الخاص بالتجارب السريرية بعد المستخلص ورقم تسجيل (إذا توفر) أي تجربة سريرية عند ذكرها للمرة الأولى في المقالة، سواء التجربة السريرية موضوع المقالة أو تجارب سريرية أخرى يشار إليها. إذا كانت بيانات الدراسة محفوظة في مستودع عام أو استخدم الباحث بيانات محفوظة لإعداد تحليل ثانوي فعليه كتابة المُعرّف الثابت للبيانات التي استخدمها واسم المستودع ورقمه.

ج. المقدمة

تُعطي المقدمة خلفية عن الدراسة أو السياق الذي أجريت فيه (طبيعة المشكلة وأهميتها). اذكر الغرض أو الهدف من الدراسة أو الفرضية تحت الاختبار. استشهد فقط بمصادر لها علاقة مباشرة بتوضيح خلفية الدراسة، ولا تذكر أي من البيانات أو النتائج في المقدمة.

د. المنهج

عند كتابة منهج الدراسة اتبع القاعدة الآتية: صف الطرق التي اتبعتها في تنفيذ الدراسة وسبب اختيارك لها. اشرح منهجية البحث بدقة تكفي ليتمكن أي باحث آخر من إعادة الدراسة والحصول على النتائج ذاتها. وكقاعدة عامة، يُتضمّن في المنهج وصف الدراسة في مرحلة التخطيط وقبل التنفيذ؛ وأي معلومات نتجت أثناء تنفيذ الدراسة فمكانها في قسم النتائج. إذا استعان الباحثون بمؤسسة في تنفيذ الدراسة مقابل مبلغ مادي (لجمع وإدارة البيانات على سبيل المثال)، فيجب توضيح ذلك بدقة في قسم المنهج. يتوجب أن يتضمن المنهج إفادة بحصول الدراسة على موافقة من الجهة المسؤولة عن البحث العلمي، محلية كانت أو دَولية (مثل لجنة

أخلاقيات البحث العلمي، أو مجلس الجامعة). إذا لم يكن واضحا للباحث إن كان منهج بحثه مستوف لبيان هلسنكي، فعليه أن يوضح سبب اختياره للمنهج وأنه قد حصل على موافقة اللّجنة المراقبة للأبحاث محليا أو دَولياً، خاصة فيما يخص الجزئية محل الشك، انظر باب 2-هـ.

1. اختيار ووصف المشاركين

على الباحثين أن يصفوا المشاركين في الدراسة (هل اختاروا أشخاص أصحاء أم مرضى؟ وكذلك للمشاركين في عينة الضبط) ووصف شروط تضمين واستبعاد المشاركين من العينة، ووصف المجتمع المستهدف الذي أخذت منه العينة. أحياناً لا تكون أهمية بعض العوامل كالعمر والجنس أو العرق واضحة في مرحلة تصميم الدراسة، وبناء على ذلك على العينة (في جميع أنواع الدراسات) أن تتضمن أفراد من الجنسين ومن أعمار وعروق مختلفة لتعكس المجتمع، وعلى الباحثين وصف العينة للقارئ بهذه المتغيرات الديموغرافية ومدى مُطابقة العينة للمجتمع المستهدف.

على المؤلفين مراعاة الاستعمال الصحيح لكلمتي sex و gender باللغة الإنجليزية: حيث إن sex (أي الجنس البيولوجي- يستخدم إذا كان الحديث يدور حول متغيرات بيولوجية) و gender (أي الجنس الذي يتبناه الشخص، يستخدم عندما يدور النقاش حول الهوية والعوامل النفسية والاجتماعية أو الثقافية). ويفضل تسجيل كليهما (إلا إذا لم يكن ذلك مناسباً للدراسة) عند وصف المشاركين من البشر، واستخدام الجنس البيولوجي sex فقط عند وصف الحيوانات والخلايا. إذا أُجري البحث على عينة محدودة جدا، كاختيار أحد الجنسين فقط، فعلى الباحث توضيح السبب وراء ذلك إلا إذا كان بديهيا (عند دراسة سرطان البروستاتا مثلا). عند استعمال أوصاف عرقية أو جنسية على الباحثين توضيح طريقة تعرفهم على جنس أو عرق المشاركين وأهمية إدراج هذه العوامل في الدراسة. وبالمقابل إذا لم يشمل الباحث بيانات عرقية أو جنسية فعليه شرح السبب وراء ذلك. العرق والجنس عوامل اجتماعية لا بيولوجية، ويتوجب تفسير أي نتائج مرتبطة بهما على هذا الأساس. على المؤلف استعمال لغة محايدة دقيقة مبنية على الاحترام عند وصف المشاركين وتجنب استعمال مصطلحات يمكن أن تلحق بالمشارك وصمة من أي نوع.

2. معلومات تقنية

وضّح أهداف الدراسة الأولية والثانوية— والتي تُعرف بالمخرجات الأولية والثانوية. وضّح الأساليب والأدوات التي استعملتها (اسم المصنّع وعنوانه بين أقواس) والإجراءات التي اتبعتها بدقة كافية تُمكّن أي باحث آخر من تكرار الدراسة والوصول إلى نتائج مشابهة. لا بد من الاستشهاد بالمصادر عند اتباع منهجيات معروفة أو طرق تحليل موصوفة من قبل (انظر الإحصائيات)، وعند استخدام منهجيات موصوفة في دراسات سابقة لكن أقل شيوعاً يتوجب الاستشهاد بالدراسة ووصف المنهج بإيجاز؛ صف المنهجيات الجديدة والتي أُدخل عليها تعديلات كبيرة واذكر أسباب استخدامك لها وبيّن جوانب قصورها. صف الأدوية والمواد الكيميائية المستخدمة، شاملا أسماء المركبات الكيميائية والجرعات وطريقة إعطاء الدواء. تأكد من استخدام الأسماء العلمية والجينية الصحيحة.

3. الأساليب الإحصائية

على الباحث أن يصف الأساليب الإحصائية المستخدمة بدقة كافية تُمكن القارئ الملم، إذا توفرت له البيانات، من تقييم مدى ملاءمة الإحصائيات المستخدمة لنوعية الدراسة والتأكد من صحة نتائجها. عند الإمكان، قدم نتائج كمّيّة مع إضافة مؤشرات قياس الخطأ المناسبة (مثل قياس فترة الثقة) وتجنب الاعتماد الكُلّيّ على اختبار الفرضية الاحصائية، مثل معامل P الذي لا يضفي معلومات مهمة مثل حجم التأثير أو دقة التقدير. عند الاستشهاد بمراجع تُدعم تصميم الدراسة أو الأساليب التحليلية المستخدمة، يفضل الاستعانة بدراسات نموذجية عند الإمكان (مع ذكر أرقام الصفحات). يتوجب تعريف المصطلحات التحليلية والمختصرات المستخدمة وأغلب الرموز. حدد البرامج التحليلية التي استعنت بها، والاصدار المستخدم. كما يتوجب التفريق بين التحليلات المحددة مسبقا وتلك الاستكشافية.

ه. النتائج

قدّم النتائج بترتيب منطقي في النص والجداول والأشكال، وذلك بالبدء بالنتائج الرئيسية والأكثر أهمية أولا. لا تشرح جميع محتويات الجداول والأشكال في النص، لكن ألق الضوء على النقاط الأكثر أهمية. زوّد القارئ ببيانات تدعم المخرجات الأولية والثانوية والتي شُرحت في المنهج. بإمكان الباحث أن يرفق مواد إضافية تدعم البحث في الملحق ليرجع إليها القارئ إذا شاء دون أن يتعثر انسياب النص. كما يمكن نشرها منفصلة في نسخة المجلة الإلكترونية.

عند تقديم النتائج بالأرقام يُفضل كتابة العدد الصريح إلى جانب النسبة المئوية (لا الاكتفاء بالنسبة المئوية). يُفضل الاكتفاء بالجداول والأشكال الضرورية لدعم الورقة العلمية وإيصال رسالتها وتقييم البيانات المساندة. يفضل الاستعاضة عن الجداول الكبيرة برسوم بيانية، وعلى الباحث تجنب تكرار بيانات تم تقديمها سواء في جداول أو رسوم بيانية. تجنب استخدام مصطلحات إحصائية استخداما غير إحصائي مثل كلمات random, normal, significant, correlations, sample.

استعن بالمتغيرات الديموغرافية (كالعمر والجنس) لتبويب البيانات أثناء وصفها، مما يسهل تجميع بيانات المجموعات الفرعية عبر الدراسات المختلفة، ويتوجب ممارسة ذلك على الدوام إلا عند وجود أسباب لعدم تبويب البيانات. وفي تلك الحالات يُفضّل شرح الأسباب.

و. المناقشة

من المفيد استهلال المناقشة بموجز للنتائج الرئيسية، مع ذكر بعض التفسيرات الممكنة للنتائج. ألق الضوء على أهمية الدراسة وما تقدمه من جديد، ووضح أهمية النتائج في ظل سياق الدراسة. اذكر قيود بحثك، وتداعيات استنتاجاتك على الأبحاث المستقبلية والممارسة السريرية أو السياسات. ناقش علاقة المتغيرات كالجنس والعمر بنتائج بحثك وتأثيرها فيها، إذا كان مناسبا، بالإضافة للقيود التي قدمتها البيانات. تجنب تكرار بيانات ذكرت في أقسام أخرى من البحث، في المقدمة أو النتائج على سبيل المثال.

اربط الاستنتاجات بأهداف الدراسة ولكن تجنب الاستنتاجات غير المدعومة بالبيانات. وبالأخص، تجنب الخلط بين أهمية النتائج إحصائيا وأهميتها إكلينيكيا. وتجنب الإدلاء بآراء حول فوائد أو تكلفة اقتصادية إلا إذا احتوت الدراسة على البيانات والتحليلات الاقتصادية اللازمة. تجنب ادعاء أولوية بحثك على غيره من الدراسات أو التلميح إلى افتقار أعمال أخرى. قدم فرضيات جديدة عند الحاجة لها، وبيّنها بعنوان واضح.

ز. المراجع

1. إرشادات عامة

على الباحث أن يسجل مراجع الدراسات التي استعان بها قدر الإمكان. ينبغي ألا يستغل الباحثون أو المحررون أو المُراجعون المصادر في ترويج أفكارهم الخاصة. على المؤلف أن يتجنب الاستشهاد بمقالات في مجلات مفترسة أو زائفة، وكتابة كلمة preprint بوضوح داخل المرجع عند الاستشهاد بطبعة سبقيّة. الاستعانة بالمُراجعات المنهجية يفيد الباحث في توجيه القارئ إلى دراسات مفيدة، إلا أن المُراجعات أحيانا لا تقدم بعض الدراسات على الوجه الأكمل. وعلى الوجه الآخر، فإن

ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.

ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.

الاستعانة بعدد كبير من المراجع قد يشغل حيزا كبيرا في الورقة. والاكتفاء بعدد أقل ولكن مراجع رصينة قد يقوم مقام سرد عدد كبير من الدراسات. أصبح بالإمكان ربط المراجع بالنسخة الإلكترونية من المقالة، والأدبيات الإلكترونية تمكن القارئ من إيجاد الدراسات بدقة عالية.

تجنب إضافة المستخلصات المقدمة في مؤتمرات إلى المراجع واكتف بذكرها في النص، بين أقواس، وليس في الحواشي. المراجع التي قُبلت للنشر ولم تُنشر بعد تُميّز بإضافة كلمة in press (قيد الطباعة) أو forthcoming (قادم). عند الاستعانة بمعلومات من مقالات لم تُقبل للنشر بعد، يوضّح ذلك بعبارة unpublished observations (ملاحظات غير منشورة) ويتوجب الحصول على موافقة مكتوبة من المصدر.

استعن بالمُعرّفات الثابتة للبيانات التي استخدمت في الدراسة. تجنب الاستشهاد بالمحادثات الشخصية إلا إذا كانت تقدم معلومات ضرورية غير متوفرة في مصدر عام. وفي هذه الحالة يجب كتابة اسم القائل والتاريخ بين أقواس في النص. ولنشر محادثة شخصية في مجلة علمية، يتوجب الحصول على إذن مكتوب من القائل والتأكد من صحة نقلك لكلامه.

لا تراجع جميع المجلات العلمية صحة الاستشهادات من المصادر، لذلك تظهر بعض الاستشهادات الخطأ في المجلات المنشورة. لتقليل عدد الأخطاء، يتوجب التأكد من صحة المصادر المقدمة في الورقة من خلال مرجع إلكتروني مثل PubMed أو من المجلات الورقية. على المؤلف التأكد من عدم استشهاده بدراسات سُحبت من المجلة بعد نشرها إلا في حال لفته الأنظار إلى أن المقالة مسحوبة. بالنسبة للمقالات المنشورة في المجلات العلمية المُفهرسة في قاعدة بيانات MEDLINE، تعتبر اللّجنة موقع PubMed المرجع الرئيسي للحصول على معلومات عن المقالات المسحوبة. بإمكان المؤلف التأكد من المقالات التي سُحبت في قاعدة بيانات MEDLINE من خلال البحث في موقع PubMed باستخدام عبارة Retracted publication [pt]، ويرمز الحرفان [pt] إلى نوع المقالة، أو بمُراجعة قائمة المقالات المسحوبة https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/?term=retracted+publication+[pt]. تُرقّم المراجع حسب ترتيب ظهورها في متن المقالة. وتُستخدم الأرقام العربية بين قوسين لترقيم المراجع والجداول.

المراجع التي لا يأتي ذكرها إلا داخل جدول أو مفتاح أحد الأشكال تُرقّم حسب ترتيبها في مكان أول ذكر للجدول أو الشكل في النص.

تُستخدم مُختصرات عناوين المجلات في المراجع كما تظهر في قاعدة بيانات MEDLINE (http://www.ncbi.nlm.nih.gov/nlmcatalog/journals).

تختلف المجلات في طريقة تقديمها للمراجع، إما بين أقواس داخل النص أو في قائمة للمراجع بعد النص. وعلى المؤلف مُراجعة إرشادات المجلة العلمية المُختارة في ذلك.

2. أسلوب الكتابة والتنسيق

تُصاغ المراجع كما هو مُبيّن في صفحة عينات المراجع التابعة لإرشادات ICMJE، www.nlm.nih.gov/bsd/uniform_requirements.html والمُفصّلة في كتاب NLM's Citing Medicine، الطبعة الثانية (http://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK7256). تُحدّث هذه المصادر دورياً تبعا لما يستجد من معلومات، وتشمل حاليا إرشادات لإعداد المراجع للمواد المطبوعة والمواد غير المنشورة والمواد السمعية والبصرية والمواد المضمونة في أقراص CD-ROM و DVD والمواد المنشورة على الشبكة الإلكترونية.

ح. **الجداول**

تعرض الجداول البيانات بطريقة موجزة واضحة، ويمكن أن تستعرض البيانات بأي مستوى من الدقة المرغوبة. تساعد الجداول في اختصار حجم النص.

على المؤلف اتباع هيكل الجدول المطلوب حسب المجلة العلمية؛ ومن الأفضل إرسال الجداول إلى المجلة على هيئة جدول وليس صورة. تُرقّم الجداول حسب موقع أول ذكر لها في النص، ويعطى كل جدول عنوان موجز وواضح يصف محتوى الجدول للقارئ فلا يحتاج الرجوع إلى النص لفهم الجدول. تأكد من الإشارة إلى جميع الجداول داخل النص.

يُكتب على رأس كل عمود في الجدول عنوان موجز أو مختصر. على المؤلف كتابة أي معلومات توضيحية في الملاحظة تحت الجدول لا في العنوان، وشرح المختصرات غير الشائعة في الملاحظة كذلك. للملاحظات المرتبطة بمحتويات معينة داخل الجدول تُستخدم رموز معينة حسب المجلة العلمية (حروف أو رموز مثل * † ‡)، والأفضل مُراجعة إرشادات المجلة لمعرفة نوع الرموز التي توصي بها. بيّن الحسابات الإحصائية مثل الانحراف المعياري أو الخطأ المعياري للمتوسط. عند الاستعانة ببيانات من مصدر آخر، منشور كان أو غير منشور، يتوجب الحصول على إذن من صاحب الحقوق والإشارة إلى المصدر بوضوح ودقة.

عند وجود جداول وبيانات إضافية تزيد عن الحجم المسموح به للمقالة، فيمكن نشرها في النسخة الإلكترونية من المجلة أو تخزينها في قاعدة بيانات أو طلبها من المؤلف مباشرة. وعلى المؤلف إفادة القارئ في المقالة بتوفر هذه البيانات الإضافية وبطريقة الحصول عليها. تُرسل الجداول مع نص المقالة إلى المجلة ليتمكن المُراجعون من معاينتها.

ط. **الرسوم البيانية (أو الأشكال والصور)**

للمجلات المطبوعة، تُرسل الرسوم البيانية في هيئة صور رقمية وبالصيغة المناسبة للطباعة. أغلب أنظمة التقديم الإلكترونية تذكر المواصفات والجودة المطلوبة للصور وتتأكد من الصور بعد إرسالها. لإرسال الرسوم البيانية إلى مجلة مطبوعة، بإمكان المؤلف أن يُعد الرسوم البيانية باحتراف ثم يصورها بالكاميرا، أو أن يرسلها إلى المجلة في هيئة صور إلكترونية بدقة فوتوغرافية.

أما صور الأشعة والصور الإكلينيكية والتشخيصية وصور العيّنات والخزعات والصور المجهرية، فترسل في هيئة صور فوتوغرافية رقمية عالية الدقة. عند استعانة المؤلف بصور إكلينيكية مأخوذة قبل وبعد (العلاج مثلا)، يراعى أخذ الصور في الحالتين بنفس كثافة الألوان ولون الضوء واتجاهه. في حال شمول المقالة على صور لطخات، قد يطلب المحرر إرسال الصور الأصلية إلى المجلة.

بعض المجلات العلمية تعيد رسم الرسوم البيانية، ولكن أغلبها فلا. على الأرقام والحروف والرموز المستخدمة في الصور أن تكون واضحة وبحجم يسهل قراءته لو صُغّرت الصور للطباعة. ويراعى الثبات على نفس الحروف والرموز في جميع الصور في المقالة. تُصمم الصور لتكون واضحة ومفهومة دون الحاجة للرجوع إلى النص. يوضع عنوان الصورة والشروحات المصاحبة لها في مفتاح الشكل-- لا في الصور ذاتها.

يراعى تضمين مقياس في الصور المجهرية. وتُكتب الرموز والأسهم والأحرف التوضيحية في الصور المجهرية بلون واضح مغاير لخلفية الصورة. بيّن المقياس المستخدم في الصورة وطريقة صبغ الخزعة للصور المجهرية.

تُرقّم الصور حسب ترتيب ذكرها في متن المقالة. الصور المأخوذة

من مادة منشورة يتوجب ذكر مصدرها والحصول على إذن مكتوب من صاحب حقوق الطبع. الحصول على إذن لاستخدام الصور أو الجداول المنشورة سابقاً أمر إلزامي إلا في حال المواد المنشورة في النطاق العام على الشبكة الإلكترونية.

توضع مفاتيح الرسوم البيانية في صفحة منفصلة في الورقة العلمية وتُرقّم بالأرقام العربية المماثلة لأرقام الرسوم البيانية التابعة لها. عند استخدام رموز أو أسهم أو أرقام وحروف لتعريف محتويات الرسوم أو الصور، يُشرح كل واحد منها على حدة بوضوح في المفتاح.

ي. **وحدات القياس**

يُستخدم النظام المتري لقياسات الطول والارتفاع والوزن والحجم (متر، كيلوغرام، أو لتر)

تُقاس درجة الحرارة بالدرجة المئوية (سيلسيوس). يُقاس ضغط الدم بوحدة مليمتر زئبق mmHg، إلا في حال طلب المجلة العلمية استعمال وحدات غيرها.

راجع المجلة العلمية للتأكد من وحدات القياس المستخدمة فيها. على المؤلفين مُراجعة الإرشادات على موقع المجلة العلمية المختارة وكتابة نتائج التحليلات المختبرية بالوحدات المحلية والوحدات الدولية المعيارية SI.

قد يطلب محرر المجلة من المؤلف استعمال وحدات قياس مختلفة، فلا تُستعمل الوحدات الدولية المعيارية SI في جميع المجلات. يمكن كتابة مستوى الأدوية في الدم بالوحدات الدولية المعيارية SI مع ذكر النتائج بوحدات أخرى غيرها بين قوسين.

ك. **المُختصرات والرموز**

استخدم المختصرات المعروفة فقط، فقد لا يفهم القارئ المقصود بالمختصرات غير الشائعة. تجنب استعمال المختصرات في عنوان المقالة. باستثناء وحدات القياس المكتوبة بصيغة مختصرة، تُكتب المصطلحات كاملة في المرة الأولى من ذكرها في الورقة مع مُختصرها بين قوسين بعدها، ثم يُستخدم المُختصر بعد ذلك في بقية المقالة.

ب. إرسال المادة العلمية إلى المجلة

تُرسل المقالات مُرفقة برسالة من المؤلف أو نموذج الإرسال بعد تعبئته، ويتوجب أن تشتمل الرسالة على ما يلي:

شرح واف للمحرر عن أي محاولة سابقة لنشر المقالة أو أي تقارير منشورة عن العمل. وفي حال وجود أي منها، يجب الإشارة إليها في المقالة وكتابة مراجع لها. كما يلزم إرسال نسخا من تلك المقالات أو التقارير مع المقالة الحالية ليتمكن المحرر من النظر في كيفية التعامل معها. انظر أيضا فصل 3-د-2.

إقرار بأي علاقة أو أنشطة مالية أو أخرى قد تتسبب في تضارب للمصالح، إذا لم تذكر في متن المقالة أو إقرار المؤلف. انظر أيضا فصل 2-ب.

إقرار المؤلفين. المجلات التي لا تطلب إقرار من جميع المؤلفين المساهمين في المقالة قد تطلب بدلا من ذلك اشتمال الرسالة المُرفقة على إفادة بأن جميع المؤلفين قد قرؤوا وأجازوا المقالة وأن جميعهم قد استوفوا معايير التأليف المذكورة في هذه الإرشادات، وأن كل واحد من المؤلفين واثق بأن المقالة نتيجة عمل صادق، وذلك إذا لم تكن هذه المعلومات مشمولة في مكان آخر. انظر فقرة 2-أ.

بيانات الاتصال. مع المؤلف المراسل والمسؤول عن التواصل مع المؤلفين الآخرين فيما يخص التعديلات وإجازة المسودات النهائية، إن لم تذكر هذه المعلومات في المقالة.

إعلام المحرر في حال وجود أي مشكلات مرتبطة بالمقالة (من قبل المؤسسة المنتجة أو الجهة المنظمة) تخص طريقة تنفيذ الدراسة أو إذا صدرت توصيات تعديلية بحق المقالة. ذكر أي معلومات إضافية تفيد المحرر، مثل نوع المقالة الذي يرى المؤلف أنه يناسب ورقته. إذا أرسلت المقالة في السابق إلى مجلة أخرى من المفيد إرسال تعليقات المُراجعين في تلك المجلة إلى المحرر مع ردود المؤلف عليها. على المحررين أن يحثوا المؤلفين على إرسال المحادثات المذكورة، فذلك قد يسرع عملية التقييم ويعزز على الشفافية في مشاركة الخبرات.

كثير من المجلات توفر قائمة بمتطلبات إرسال المقالات إليها تُسهّل على المؤلف استيفاء جميع المتطلبات. كما تقدم قوائم مُراجعة لأنواع المقالات المختلفة مثل CONSORT للتجارب المضبوطة المُعشّاة. وعلى المؤلفين مُراجعة مواقع المجلات للتأكد من وجود مثل هذه القوائم وإرسالها مع المقالة لو كان مطلوبا.

يتوجب إرفاق الأذون المأخوذة من أصحاب حقوق الطبع عند الاستعانة بمواد أو رسوم بيانية منشورة من قبل أو عند ذكر معلومات عن أشخاص يمكن التعرف عليهم، أو عند ذكر أسماء المساهمين في العمل في فقرة الشكر.

ICMJE has not endorsed or approved this translation. See www.icmje.org for the current and official English document.